الأمم المتحدة

A/61/PV.42

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة **٤٢**

الاثنين، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد المراد (الكويت).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٨١ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/61/266)

مشروع القرار (A/61/L.9)

الرئيس بالنيابة: يسعدني وجود الأخ السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليقدم لنا تقريرا عن عمل الوكالة خلال العام الماضي.

ولا يفوتني هنا أن أنوه بحصول السيد البرادعي والوكالة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥، التي جاءت بدون شك تتويجا وتقديرا للجهود المبذولة لمنع استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية، وكفالة استخدامها للأغراض السلمية بأكثر الطرق الممكنة أمانا. كما أن ذلك خير دليل على الدور الأساسي والمحوري الذي تضطلع به الوكالة، سواء كان في متابعتها لتطوير الطاقة الذرية وتطبيقها في الاستخدام العلمي وتقديمها المساعدة في هذا المجال، أو نقلها التكنولوجيا إلى البلدان النامية، أو قيامها بعمليات السلامة والتحقق من سلامة المنشآت والبرامج النووية. وربما تأتي التطورات الأخيرة على الصعيد الدولي في هذا الإطار إشارة واضحة إلى ضرورة وأهمية استمرار دعم الدول الأعضاء للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أدعو الآن السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لعرض تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٥.

السيد البرادعي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالانكليزية): في العام المقبل، ستحتفل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالذكرى الخمسين لتأسيسها. وهناك الكثير مما يمكن تعلمه إذا نظرنا وراءنا إلى نصف القرن المنصرم، قرن الذرة من أجل السلام في تطبيقاتها الكثيرة، منذ أيام عمليات أول مفاعل للطاقة، وعمليات التفتيش المتعلقة بالضمانات، ومعايير السلامة، إلى برنامجنا اليوم. ومع احتفالنا بهذه الذكرى السنوية، نذكّر بأن هدفنا هو تعميم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-59159 (A)

الوعي بنطاق رسالة الوكالة وأنشطتها – إسهاماتنا في التنمية والسلامة والأمن في المجال النووي، وعدم الانتشار النووي – وتوفير محافل لاستعراض التحديات والفرص التي أمامنا.

وعلى امتداد العقود الخمسة الماضية، شكلت دور الطاقة النووية عوامل عديدة مثل الاحتياجات المتزايدة من الطاقة، والأداء الاقتصادي، وتوفر مصادر أخرى للطاقة، والسعي إلى الاستقلال في مجال الطاقة، والعوامل البيئية، والشواغل المتعلقة بالسلامة النووية والانتشار النووي، وأوجه التقدم في التكنولوجيا النووية.

وفي أعقاب حادثة تشيرنوبل، ظلت جدوى الطاقة النووية يُنظر إليها بشك طيلة ما يقرب من عقدين من الزمان. إلا أننا شهدنا مؤخرا تزايد التوقعات المتعلقة بدور الطاقة النووية في المستقبل، ولا سيما فيما بين البلدان النامية. وأدى النمو السريع في الطلب العالمي على الطاقة إلى زيادة أسعار جميع مصادر الطاقة. وأبرزت الشواغل المتعلقة بتغير المناخ مزايا الطاقة النووية من حيث قلة انبعاثات غازات الدفيئة الناشئة عنها. كما أن سجل استدامة السلامة النووية والإنتاجية النووية في السنوات العشرين الماضية جعل تكاليف التشغيل النووي منخفضة ومستقرة نسبيا.

ويوجد حاليا ٤٢٤ من مفاعلات الطاقة النووية تعمل في ٣٠ بلدا، وتوفر حوالي ١٦ في المائة من الكهرباء في العالم. وحتى الآن، يتركز استخدام الطاقة النووية في معظمه في البلدان الصناعية. إلا أن من بين المفاعلات الجديدة البالغ عددها ٢٨ مفاعلا والتي هي قيد التشييد الآن، هناك ١٦ في البلدان النامية. وفي حين أن النسبة العليا من المفاعلات الموجودة حاليا تقع في أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، فإن التوسع الحاصل مؤخرا يتركز في المقام الأول في آسيا وأوروبا الشرقية.

ومؤخرا، بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التركيز على دور الطاقة فيما يتصل بالتنمية، حيث أصبح من الواضح على نحو متزايد أنه بدون الطاقة لا يمكن أن تكون هناك تنمية، وأنه بدون التنمية لن يكون هناك إلا البؤس، الذي يمكن أن يؤدي في أحيان كثيرة إلى العنف. ويشكل النقص في مجال الطاقة في البلدان النامية عائقا ضخما للتنمية. ولتوضيح أهمية هذه المسألة، يكفي أن نذكر أن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تستهلك في المتوسط كهرباء بمعدل يزيد تقريبا مائة مرة على مثيله في أقل البلدان نموا في العالم.

وتقدم الوكالة خدمات لتقييم الطاقة تبني قدرة الدولة على تحليل الطاقة وتخطيطها، مع مراعاة احتياجات البلد فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. وتعامل هذه الخدمات جميع خيارات توفير الطاقة على قدم المساواة. والطلب عليها يتزايد بشدة، وما برحنا نزيد من قدرتنا على تقديم هذه الخدمات.

وأكد اجتماع قمة مجموعة الثمانية المعقود في سانت بيترزبيرغ هذا الصيف على أهمية أمن الطاقة العالمي. وفي أثناء اشتراكي في اجتماع القمة الموسع هناك، أكدت أنني أرى أن أمن الطاقة العالمي يعني الوفاء باحتياجات جميع البلدان والشعوب من الطاقة، بما في ذلك ١,٦ بليون من الناس الذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الكهرباء، و ٢,٤ بليون من الناس الذين لا يزالون يعتمدون على الأنواع التقليدية من وقود الكتلة الحيوية.

وأكدت أيضا في ذلك الاجتماع أنني أرى أن التنظيم العالمي الحالي لإدارة موارد الطاقة وتوسيعها مفكك تماما، من حيث التغطية الجغرافية وأنواع موارد الطاقة المدارة. وتتوفر الهياكل العالمية لوضع القواعد، والإشراف، والإدارة في معظم المجالات الرئيسية الأخرى للأنشطة

البشرية، مثل التجارة، والطيران المدني، والعلاقات العمالية، والصحة على سبيل المثال لا الحصر. إلا أنه لا يوجد حاليا هيكل مماثل للطاقة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الطاقة النووية، بصفتها تكنولوجيا متطورة، تتطلب بالمثل هياكل أساسية متطورة. ومن الأهمية الأساسية للبلدان الجديدة التي تنظر في إمكانية استخدام الطاقة النووية، كفالة توفر هذه الهياكل الأساسية. وتتضمن هذه الهياكل العديد من المكونات – من الهياكل الأساسية الصناعية مثل مرافق التصنيع إلى الإطار القانوني والتنظيمي، والتدابير المؤسسية لكفالة السلامة والأمن، والموارد البشرية والمالية اللازمة. ونشرت الوكالة مؤخرا توجيهات عن الهياكل الأساسية اللازمة للبلدان لكي تبدأ في استخدام الطاقة النووية، ونحن الآن بصدد تحديد مجموعة من المعايير لتطوير هذه الهياكل الأساسية، لمساعدتنا في تحديد أولويات دعمنا لتلك الدول الأعضاء.

وبطبيعة الحال، قد لا تكون الطاقة النووية هي الخيار الذي تقدم عليه جميع البلدان، إذ قررت بعضها مثل ألمانيا والسويد التخلص تدريجيا من برامجه للطاقة النووية. واعتمدت بلدان أخرى أيضا سياسة معارضة لاستعمال الطاقة النووية. إلا أنه فيما يتصل بالدول الأعضاء التي تختار استخدام الطاقة النووية كجزء من خليط الطاقة الخاص بها، تستطيع الوكالة عمل الكثير لجعل هذا الخيار متاحا، وممكنا، ويحقق السلامة والأمن.

وعلى امتداد ٥٠ سنة، ظل التعاون التقني آلية رئيسية لتنفيذ المهمة الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمتمثلة في عبارة ''الذرة من أجل السلام''. إلا أنه قبل ٥٠ سنة، لم يكن يتوفر للكثير من الدول الأعضاء التي شاركت في برنامج المساعدة التقنية سوى القدرات الأولية على تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية. وتمثل دور الوكالة في ذلك الحين على النقل في اتجاه واحد للتكنولوجيا إلى الدول الأعضاء النامية لمساعدتها على إيجاد القدرات الأساسية العلمية والتقنية.

واليوم، تطور برنامجنا للتعاون التقني ليصبح شراكة تقوم على التعاون، وتشاطر المعارف والخبرات الفنية، لتعزيز النمو المستدام والأمن البشري بسبل تسهم في تحقيق الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية. وتتوفر للعديد من مؤسسات الدول الأعضاء الآن قدرات تماثل قدرات الوكالة أو تزيد عليها. وكان من نتيجة ذلك أن الخبرة المكتسبة في أي من الدول الأعضاء كثيرا ما يتم تشاطرها مع آخرين، من خلال مجموعة متنوعة من الآليات. وفي آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا أصبحت بلدان كانت تعتمد يوما ما اعتمادا شديدا على الوكالة في الحصول على الخبرة العلمية المتقدمة قيادات إقليمية في مساعدة البلدان الأخرى في منطقتها على الاستفادة من التطبيقات المتنوعة للطاقة النووية للأغراض السلمية.

وتتركز الأعمال العلمية للوكالة في معظمها على نقل التكنولوجيا النووية السلمية في ميادين الصحة، والزراعة، والصناعة، وإدارة المياه، وحفظ البيئة. وتعمل الوكالة على بناء قدرات الدول الأعضاء العلمية والتقنية بطريقة تدعم أولوياتها الإنمائية الوطنية. وللوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا مشاريع تستهدف دعم الأولويات الإقليمية مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وهذه الجهود تحدث فرقا. وأود أن أتقدم في هذا الصدد بمثالين موجزين.

لسنوات عديدة، استخدمت المساعدة التي تقدمها الوكالة في ميدان العلاج بالأشعة بغية علاج السرطان أو تخفيف آثاره. إلا أن الوكالة بدأت مؤخرا العمل على نطاق طموح، من خلال برنامج عملها لعلاج السرطان، لإدراج العلاج بالأشعة في إطار أوسع لمكافحة السرطان،

يشمل الوقاية من السرطان وتشخيصه وعلاجه. وفي السنة الماضية، أقيمت علاقات مع المنظمات الرائدة في ميدان مكافحة السرطان والبحوث المتعلقة به، بما فيها منظمة الصحة العالمية، لمساعدة الدول الأعضاء فيما يتصل بالبرامج الشاملة لمكافحة السرطان. ويجري الآن الاضطلاع بجهود تعاونية لإنشاء مواقع إرشادية نموذجية لمكافحة السرطان في خمسة بلدان. وستستخدم هذه المواقع لاجتذاب مانحين آخرين، بإبراز صورة للسرطان كشاغل صحي عالمي.

ثانيا، تستخدم الدول الأعضاء، بمساعدة من الوكالة، هيدرولوجيا النظائر لعلاج مشاكل نقص المياه، واستنفاد موارد المياه الجوفية بسبب الإفراط في الاستعمال. ومن الأمثلة الممتازة على ذلك الاشتراك النشط من جانب إكوادور، وأوروغواي، وبيرو، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيجيريا في العام الماضي في مشروع إقليمي للتعاون التقني لإدارة موارد المياه الجوفية في أمريكا اللاتينية. ونتيجة لهذا المشروع، وضعت خرائط هيدرولوجية، وثبتت صحة النماذج المفاهيمية، وأتيحت قواعد البيانات ذات الصلة. وتستخدم هذه الآن في المؤسسات المشاركة.

ولا يزال أمن وسلامة الأنشطة النووية عبر العالم يشكلان عنصرين أساسيين في ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الجلي أن الجهد المستدام لبناء نظام عالمي للسلامة النووية بدأ يؤتي ثماره. وما زال أداء السلامة التشغيلية في وحدات الطاقة النووية يتسم بالقوة. وكشفت مؤشرات الحماية المهنية من الإشعاع مرة أخرى عن حدوث تحسن على امتداد السنة الماضية. وما برحنا نحرز تقدما في تقوية الحماية المادية في المرافق النووية، وتعزيز أمن المواد النووية والمصادر المشعة في كل أنحاء العالم.

غير أن السلامة النووية لا يمكن النظر إليها قط على أنها مسألة تم حلها. وعلى الرغم من أن الأداء القوي والمطرد من حيث السلامة في السنوات الأخيرة يبعث على الطمأنينة، فإن وقوع حوادث مثيرة للقلق من حين إلى آخر يبين أن تعزيز وجود ثقافة قوية للسلامة – للمشغلين والمنظمين على حد سواء – ينبغي النظر إليه دائما على أنه عمل مستمر.

وما برحت الوكالة، منذ بعض الوقت، تؤكد على ضرورة توفير حماية أفضل للمرضى من الحصول عن غير عمد على جرعات إشعاعية زائدة. وفي السنوات الثلاث الأخيرة، ازداد عدد الدول الأعضاء المشاركة في مشاريع في هذا المجال بما يزيد على ثلاثة أمثاله، من ٢١ إلى المجموع الحالي البالغ ٧٨. وتواصل الوكالة جهودها لتعزيز تحسين أداء السلامة في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق تحسين إمكانية الحصول على التدريب ذي الصلة.

وما برح برنامج الأمن النووي للوكالة يتقدم بخطى سريعة. وتساعد الوكالة الدول الأعضاء على تنفيذ النظام المعزز الجديد للأمن النووي. وتضمنت أنشطة بناء القدرات في السنة الماضية دورات تدريبية على الأمن النووي شاركت فيها ٨٨ دولة؛ وتوفير معدات للكشف والرصد؛ وشراء معدات الحماية المادية لتحسين أمن وحدات الطاقة النووية وغيرها من المنشآت؛ والمساعدة في حماية المواقع التي توجد فيها مصادر ذات طابع إشعاعي كبير.

وتشارك في قاعدة بيانات الوكالة للاتجار غير المشروع الآن ٩٣ دولة. ويوفر تحليل قاعدة البيانات نظرة متعمقة فيما يتصل بالاتجاهات، والمخاطر، وأساليب وطرق الاتجار. ويدل عدد الحوادث – ما يزيد على مائة كل عام في السنوات الثلاث الماضية – على وجود مشكلة مستمرة فيما يتعلق بالاتجار، والسرقات، والخسائر وغير ذلك من الأنشطة غير المصرح بها والتي تتعلق بمواد نووية أو مشعة. وشهد عدد الحوادث التي انطوت على كشف عن مواد على الحدود زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. ومن الجلي أن هذا يرجع جزئيا إلى زيادة نشر الدول لمعدات الكشف والرصد.

ولا يزال نظام عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة يواجه مجموعة واسعة من التحديات. وازداد باطراد عدد الدول التي لديها اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهناك الآن ما مجموعه ٧٨ دولة لديها بروتوكولات إضافية سارية. إلا أنه ما زال يتعين على ما يزيد على مائة دولة – بما فيها ٢٥ دولة ذات أنشطة نووية هامة — أن تدخل في حيز النفاذ البروتوكولات الإضافية. كما أن ٣٦ من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لم تف بعد بالتزاماتها القانونية بإنفاذ اتفاقات الضمانات مع الوكالة. وما زلت أؤكد أنه يجب، لكي يكون نظام التحقق النووي فعالا وموثوقا، أن تتوفر لنا السلطة اللازمة. ولهذا أحث جميع الدول على إنفاذ تلك الصكوك.

ومنذ نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وهو الموعد الذي تم فيه وقف أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة بناء على طلب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم تستطع الوكالة أن تخلص إلى أي استنتاجات بشأن الأنشطة النووية لذلك البلد.

والتجربة النووية التي ورد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرتها في أوائل هذا الشهر مسألة تدعو إلى القلق البالغ الخطير. ويمثل خرق الوقف الاختياري العالمي الفعلي لتفجيرات التجارب النووية الذي ظل قائما طيلة ما يقرب من عقد من الزمان، وإضافة دولة جديدة ذات قدرة على صنع الأسلحة النووية، نكستين واضحتين للالتزامات الدولية بالتحرك نحو نزع السلاح النووي. وأعلن مجلس الأمن بجلاء أنه ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن برنامجها للأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها.

ويؤكد هذا الحدث أيضا من جديد الحاجة الماسة لفرض حظر عالمي ملزم قانونا على التجارب النووية، بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر كما أنه يؤكد أهمية التوصل إلى حل تفاوضي للحالة الراهنة. واستئناف الحوار بين جميع الأطراف المعنية مسألة عاجلة لا غنى عنها.

والوكالة على استعداد للعمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – ومع كل الدول الأخرى – للتوصل إلى حل يلبي حاجة المجتمع الدولي، لكفالة أن تكون كل الأنشطة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأغراض السلمية وحدها، مع مراعاة الشواغل الأمنية للبلد وغيرها من الشواغل.

وما فتئ تنفيذ اتفاق الضمانات المتعلق بمعاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية مدرجا في جدول أعمال مجلس محافظي الوكالة منذ ما يزيد على ثلاث سنوات، كما أنه أصبح مؤخرا مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) الذي طلب فيه من إيران اتخاذ الخطوات التي طلبها مجلس الوكالة في قراره (GOV/2006/14) المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وتضمنت تلك الخطوات الواردة في قرار مجلس الوكالة الذي تكلم عن ضرورة أن تواصل الوكالة أعمالها لتوضيح جميع المسائل المعلقة المتصلة بالبرنامج النووي لإيران، ولتعليق إيران من جديد تعليقا تاما ومستمرا لكل أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز.

وفي تقريري المؤرخ ٣١ آب/أغسطس المقدم إلى مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن بشأن وفاء إيران بمتطلبات ذلك القرار، ذكرت أن إيران لم تعلق أنشطتها المتصلة بالتخصيب، وأنني لم أتمكن من إحراز تقدم بشأن حل المسائل المعلقة التي تتطلب اتخاذ إيران لتدابير معينة تتعلق بالشفافية. ولهذا، ما زالت الوكالة غير قادرة، في هذه المرحلة، على تأكيد الطبيعة السلمية للبرنامج النووي لإيران، ومن الواضح أن هذه مسألة تدعو إلى القلق الشديد.

وفي ذلك الصدد ما زلت آمل أن يتسنى في نهاية المطاف، عن طريق الحوار بين إيران وشركائها الأوروبيين وغيرهم، تهيئة الأحوال التي تيسر الدخول في مفاوضات طال انتظارها للتوصل إلى تسوية شاملة تكمل جهود التحقق التي تضطلع بها الوكالة في تلبية الشواغل الدولية بشأن الطبيعة السلمية للبرنامج النووي لإيران، مع تلبية الشواغل الأمنية وغيرها من شواغل إيران.

إن الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة تؤدي إلى احتمال التوسع في استخدام الطاقة النووية. ويزداد القلق إزاء مخاطر الانتشار الناشئة عن زيادة اتساع نطاق التكنولوجيا النووية الحساسة، مثل تخصيب اليورانيوم، وإعادة تجهيز الوقود المنضب. ويشير وجود هاتين الحقيقتين إلى ضرورة وضع إطار جديد لدورة الوقود النووي.

وقد ظللت على امتداد السنتين الماضيتين، أطالب باتباع نهج جديد متعدد الأطراف فيما يتصل بدورة الوقود النووي، كتدبير أساسي لتعزيز عدم الانتشار ومواجهة التوسع المتوقع في استخدام الطاقة النووية. وسيكون وضع إطار منصف ومفتوح لكل مستعملي الطاقة النووية، في إطار التصرف وفقا للقواعد المتفق عليها لعدم الانتشار النووي، جهدا معقدا يلزم تناوله من خلال خطوات تدريجية.

وتتمثل الخطوة الأولى، في رأيي، في إنشاء آليات للتأكد من توفير الوقود لمفاعلات الطاقة النووية – والتأكد حسب الاقتضاء من توفير ما يلزم من إمدادات لحيازة هذه المفاعلات. وتتمثل الخطوة الثانية في قصر أنشطة التخصيب وإعادة التجهيز في المستقبل على العمليات المتعددة الأطراف، وتحويل مرافق التخصيب وإعادة التجهيز الموجودة حاليا من العمليات الوطنية إلى العمليات المتعددة الأطراف.

لقد قدمت مجموعة واسعة من الأفكار والدراسات والمقترحات بشأن هذا الموضوع. وفي المؤتمر العام للوكالة في الشهر الماضي، نظمنا اجتماعا استثنائيا ناقش فيه الخبراء من كل الميادين ذات الصلة سبل ووسائل التحرك إلى الأمام. وقُدِّم تقرير عن الاجتماع الاستثنائي إلى مؤتمرنا العام، وستقوم أمانة الوكالة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، بمواصلة العمل من أجل تحديد خيارات وبدائل تحريك هذا المفهوم الهام إلى الأمام.

وبعد خمسين عاما من مبادرة ”الذرَّة من أجل السلام“، أرى أن الوقت قد حان للتفكير في إطار جديد لاستعمال الطاقة النووية، إطار يأخذ في الاعتبار الدروس التي استوعبناها والواقع الراهن على حد سواء. وينبغي أن يتضمن هذا الإطار الجديد التكنولوجيا النووية المبتكرة، والمأمونة في حد ذاتها، التي لا تؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية، وتتميز بأنها الأكثر اقتصادا؛ والتطبيق العالمي للضمانات الشاملة، والبروتوكول الإضافي؛ والتقدم المحدد والسريع نحو نزع السلاح النووي، ونظاما قويا للأمن الدولي، ونظاما فعالا وعالميا للسلامة النووية.

ومن الجلي، أينما نكون في عالم اليوم، أن مسألتي الأمن والتنمية المتداخلتين تمثلان حتى الآن أكبر تحديين يواجهان البشرية. وأصبح من الواضح، على نحو أكبر، أن الوكالة تضطلع بدور هام في هذين الميدانين. وما زال الموظفون والقائمون بالإدارة يبذلون قصارى جهدهم لجعل الوكالة فعالة وذات كفاءة في النهوض بمهمتها. غير أن الوكالة ما برحت تعتمد في جميع مجالات أنشطتها أيضا على الالتزام والشراكة المتبادلين من جانب الأمم المتحدة. وأتطلع إلى مواصلة تلك الشراكة في السنوات القادمة.

وأود في الختام أن أعرب عن تقديري للأمين العام، كوفي عنان، لما وفره من رؤية وقيادة للأمم المتحدة وأجهزتها على امتداد السنوات العشر الماضية. وكان دعمه للوكالة ومهمتها موضع تقدير عظيم، وأتمنى له كل الخير في المستقبل.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص التقدير لحكومة النمسا التي ما برحت، كعهدها، مضيفا كريما تحظى منه الوكالة بالترحيب.

السيد بيتريتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، بصفتي رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن أشكر المدير العام للوكالة، السيد محمد البرادعي، على البيان الذي أدلى به توا وعلى أعماله المتمثلة في قيادة الوكالة وتنظيم أنشطتها، وعلى تعاونه الوثيق مع مجلس الإدارة.

ولقد أبرز المدير العام منجزات الوكالة وأنشطتها الرئيسية على امتداد السنة الماضية، ووجه انتباهنا إلى المشاكل التي تواجهها الوكالة وتسعى إلى علاجها. وبالإضافة إلى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للوكالة، يعرض بيان المدير العام نطاق أنشطة الوكالة وما وصلت إليه من نتائج في السنة الماضية. ولا يمكنني، بصفتي رئيس مجلس المحافظين، إلا أن أؤكد أن المجلس يعكف بنشاط، بالتعاون الوثيق مع أمانة الوكالة، على تبسيط الأنشطة الوارد ذكرها في التقرير وتنسيقها.

وباسم جمهورية سلوفينيا، وبصفتي رئيس مجلس المحافظين، أتشرف بأن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/61/L.9 بشأن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومقدمو مشروع القرار حتى الآن البلدان التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيلاروس، تايلند، تركيا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غابون، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، الكويت، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وما زال الباب مفتوحا للانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

ويعرب مشروع القرار عن اتفاق الآراء الواسع النطاق بين الدول الأعضاء في الوكالة الذي تأكد في المشاورات المعقودة في فيينا وهنا أيضا في نيويورك. وساد أيضا، في أثناء المشاورات المعقودة في فيينا، فهم عام بأن النص الحالي لن يُفتح أو يُعاد النقاش بشأنه هنا في نيويورك.

ومشروع القرار الذي، أتشرف بعرضه، استكمال وقائعي لقرار العام الماضي بشأن هذه المسألة نفسها، ويتبع نفس النهج المبسط الذي يتمثل في مشروع مضموني قصير كالذي اعتمد في السنوات العديدة الماضية. ويحيط مشروع القرار أيضا علما ببيان المدير العام؛ ويسلم بأهمية أعمال الوكالة؛ ويسلم بالتعاون بين الأمم المتحدة والوكالة، ويحيط علما بتقرير الوكالة، ويحيط علما أيضا بالقرارات والمقررات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الخمسين في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

ويعيد مشروع القرار تأكيد الدعم القوي للدور الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الوكالة للتشجيع على تطوير الطاقة النووية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية والمساعدة في هذا المجال، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وفي السلامة والتحقق والأمن في المجال النووي.

وأخيرا، وكما حدث في الماضي، يناشد مشروع القرار الدول الأعضاء أن تواصل دعمها لأنشطة الوكالة.

وأكرر أن مشروع القرار استكمال وقائعي للقرار الذي اتخذ في العام الماضي. إلا أنه يُدخل التغييرات اللازمة في المواعيد، ويستكمل بطبيعة الحال قائمة القرارات والمقررات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة هذا العام. وتم، علاوة على ذلك، حذف فقرتين من قرار العام الماضي: الفقرة المتعلقة بالموافقة على تعيين السيد محمد البرادعي مديرا عاما، والفقرة التي ترحب بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥ للوكالة وللسيد البرادعي.

واختتم عرضي هذا بالإعراب عن وطيد الأمل في أن يتسنى لنا ونحن نقترب من الذكرى الخمسين لإنشاء الوكالة وأعمالها الهامة، اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيدة شروديروس – فوكس (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والبلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والارتباط والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، وبلدا رابطة التجارة الحرة الأوروبية لختنشتاين والنرويج، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا ومولدوفا، تؤيد هذا البيان.

واسمحوا لي أولا أن أشكر السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على بيانه بشأن تقرير الوكالة عن أنشطتها في عام ٢٠٠٥. ويشيد الاتحاد الأوروبي بأمانة الوكالة وبمديرها العام على الأعمال الممتازة التي اضطلعت بها الوكالة ولما حققته من نتائج هامة هذا العام.

وترحب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنتيجة المؤتمر العام الخمسين للوكالة المعقود في فيينا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والقرارات والمقررات المتخذة فيه.

وتشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتؤيد محتواه تمام التأييد. ويشير مشروع القرار الذي بلغ عدد مقدميه ما يزيد على ٧٠ بلدا، إلى وجود اتفاق واسع النطاق بين الدول الأعضاء في الوكالة. ونشيد، في هذا الشأن، بجهود رئيس مجلس محافظي الوكالة، ونأمل مخلصين أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وتبلغ الوكالة رسميا عامها الخمسين في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ولدينا ما يبرر تماما الاحتفال بهذا المعلم الهام، والإشادة على النحو الواجب بالوكالة للمنجزات الرائعة التي تحققت في الفترة التي انقضت على وجودها. واسمحوا لي أن أبرز بإيجاز عددا من عناصر دور الوكالة في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وإسهامها فيه. كما يتجلى من التقرير المقدم إلى الجمعية العامة.

إن الدعائم الثلاث للنظام الأساسي للوكالة – التحقق، والسلامة، والتكنولوجيا – لا تزال جميعها سارية المفعول الآن بمثلما كانت عليه منذ خمسين سنة مضت. والاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما شديدا بهذه الدعائم لأنها تشكل الأساس لإنجازات الوكالة. ولقد ظلت هذه الدعائم صامدة أمام التحديات، ونحن مقتنعون بأننا بتعزيز جداول أعمالها على الصعيد الدولي إنما نعزز فعالية السلم والأمن العالميين. إلا أنه على الرغم من أهمية هذه الدعائم جميعها فإن بعضها تواجه ضغطا ملحا أكثر من غيرها. وينطبق هذا بصفة خاصة على أنشطة الوكالة للتحقق في السنوات الأخيرة.

وتضطلع الوكالة بدور هام في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن أهم تحد لعدم الانتشار يواجهه المجتمع الدولي اليوم هو عدم الامتثال للمعاهدة والالتزامات المتعلقة بالضمانات المنبثقة عنها. ومعاهدة عدم الانتشار هي أساس التعاون الدولي بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا فيها على أن تنضم إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

وما زلنا نأسف لأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥ لم يستطع التوصل إلى إصدار وثيقة بتوافق الآراء. ومع ذلك ينبغي أن يكون بوسعنا أن ندير أظهرنا لهذا الفشل وأن نركز على الحاضر والمستقبل. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٧ الذي سيمهد السبيل لمؤتمر الاستعراض في عام ٢٠١٠. ونحن ملتزمون بالإسهام بنشاط في التوصل إلى نتيجة ناجحة لعملية الاستعراض، ونأمل أن تفضي هذه العملية إلى نتائج ملموسة في المجالات الثلاثة جميعها لمعاهدة عدم الانتشار.

وتشكل التهديدات الدولية للسلامة النووية شاغلا رئيسيا لكل الدول الأعضاء. ويلزم أن تعرب الدول جميعها عن كامل دعمها للوكالة في سعيها لتحقيق الأمن النووي. ونعرب عن أسمى تقديرنا لأعمال الوكالة التي لا غنى عنها في هذا الميدان. ومن بين الأمثلة المحددة على التزامنا بتلك المهمة أن الاتحاد الأوروبي أكبر مانح لصندوق الأمن النووي هذا العام. ونطلب إلى جميع الدول أن تلتزم أنفسها بتمويل ذلك الصندوق.

وما برحت الوكالة أكبر عامل فاعل لتحقيق التعاون النووي، كما أن خبرتها الفنية المحايدة تحظى بأوسع تقدير من الدول الأعضاء في الوكالة جميعها. ولا يزال الدور الذي تضطلع به الوكالة يكتسي بأهمية أساسية في الكفاح العالمي ضد الإرهاب النووي وانتشار الأسلحة النووية.

والنظام الدولي للضمانات جزء أساسي من النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، ويمثل النموذج الأساسي للسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي عملا بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. والضمانات أداة أساسية لرصد التقدم المحرز في الأنشطة النووية السلمية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة تعزيز فعالية نظام الضمانات، ويؤكد في هذا الصدد على أهمية الفقرة الخامسة من ديباجة معاهدة عدم الانتشار.

ونكرر التأكيد على أن اتفاقات الضمانات الشاملة، بالإضافة إلى البروتوكولات الإضافية، تشكل معيار الوكالة الحالي للتحقق. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن ١٠٥ من الدول لم تنفذ بعد البروتوكولات الإضافية. ومن الأهمية الفائقة أن تشكل البروتوكولات الإضافية، إلى جانب اتفاقات الضمانات الشاملة، أساس العمل لدى جميع الدول.

ويعرب الاتحاد الأوروبي مجددا عن دعمه التام للوكالة، ويسره أن يشارك في تقديم مشروع القرار بشأن تقريرها.

السيد دينوت ميديروس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أتكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وفنزويلا – والدول المرتبطة – إكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا.

وأود في البداية أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره الزاخر بالمعلومات، وعلى قيادته للوكالة التي أهنئها باسم بلدان منطقتنا بمناسبة الذكرى الخمسين القادمة لإنشائها.

وعلى مر السنين، وبالنظر إلى تغير الإطار الدولي، أصبحت للوكالة أهمية متعاظمة، وأصبحت أعمالها ذات جدوى متزايدة. وتقدم تقاريرها عن الأنشطة النووية سردا للاهتمام المتجدد بالطاقة النووية في مختلف مناطق العالم. ولهذا نأمل في تعزيز قدرة هذه المؤسسة المتعددة الأطراف على الدفاع عن حق البلدان غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية، وعلى الاضطلاع بأنشطة التحقق والضمانات دعما للتطبيق الفعال للالتزامات التي تم الدخول فيها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، نرحب بكل من بالاو، والجبل الأسود، وملاوي، وموزامبيق كأعضاء جدد في الوكالة. ونرحب أيضا بالاتفاقات التي تم الدخول فيها في العام الماضي فيما يتعلق بمختلف الجوانب المتصلة بالوكالة.

وتتشاطر بلداننا الروح التي أدت إلى إنشاء الوكالة وتحافظ على استمرارها. ونؤكد من جديد، في ذلك الصدد، حق البلدان في تطوير الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية، دون تمييز، امتثالا للالتزامات الدولية. ونحن مقتنعون بأن الطاقة النووية تضطلع بدور أساسي لا في توليد الطاقة النظيفة فحسب، وإنما أيضا في التطبيقات السلمية الأخرى المتصلة بجملة أمور منها الصحة البشرية، والزراعة، والأغذية، وإزالة ملوحة المياه.

ويجب علينا التأكيد مجددا على أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتطلب جوا من الثقة والتعاون المتبادلين. ونحن نعتقد أن جميع أعضاء المجتمع الدولي عليهم الالتزام بمواصلة التحرك بتصميم نحو التخلص الكامل من الأسلحة النووية وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. لذا، ينبغي لفت الانتباه إلى جهود بلدان منطقتنا الرامية إلى إيجاد آلية معززة للتحقق، تكون فعالة من حيث التكلفة وتطبق بطريقة منطقية وغير تلقائية.

وبالمثل، تعلق بلداننا أهمية خاصة على جهود وإنجازات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء في توطيد التعاون الدولي على صعيد الأمن النووي والإشعاعي، بما في ذلك نقل النفايات وإدارتها. وإننا نؤكد بشكل خاص على التقدم الجاري تحقيقه نتيجة الجهود المختلفة الرامية إلى صون وتطوير ثقافة المجتمع. ومما يجدر التنويه به، بين أمور أخرى، الأعمال المتصلة بشبكات المعلومات والاتصالات من أجل الأمن الإشعاعي والنووي، والأعمال الرامية إلى تعزيز البنى التحتية التنظيمية الوطنية من أجل ضبط مصادر المواد الإشعاعية.

وألفت الانتباه من جديد إلى الأهمية التي تعلقها جميع بلداننا على النظام المشترك للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها، الذي استحدثته الأرجنتين والبرازيل، والذي احتفل في تموز/يوليه الماضي بذكراه السنوية الخامسة عشرة. ولا شك في أن الأرجنتين ستذكرنا أيضا بذلك أثناء المناقشة لاحقا.

وأخيرا، أن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والدول المنتسبة، تعيد تأكيد عزمها على مواصلة التعاون بنشاط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تعزيز سلطتها في مجالات اختصاصها، وكذلك إيجاد حلول مبتكرة وغير تمييزية، تكون منسجمة مع معايير القانون الدولي ومبادئه، بهدف الإسهام في تحقيق عالم أكثر أمانا واستقرارا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل مصر كي يتكلم عن نقطة نظامية.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): إنني أعتذر بصدق على المقاطعة، لكنني علمت أنه كان هناك طلب من وفد فلسطين، بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية، بإلقاء كلمة في مستهل مناقشتنا اليوم. وفي البداية لم أر فلسطين مدرجة في قائمة المتكلمين، ثم رأيتها مدرجة في آخر ذيل القائمة.

أود التأكيد على حقيقة أن وفد فلسطين لن يتكلم بصفته الوطنية، وإنما بصفته رئيسا للمجموعة العربية. ولهذا، يجب أن يُعطى موقعه على هذا الأساس، في مقدمة قائمة المتكلمين. فالبدء بالتمييز بين الدول الأعضاء والمراقبين عند التكلم بصفة ممثلين لمجموعات إقليمية أو سياسية من شأنه أن يكون سابقة خطيرة، لا نريد أن نتبعها أو نستحدثها في الجمعية العامة.

أعرف أن البعض يقولون إن هذا ما حدث وما يحدث في اللجنة الأولى. إن ما حدث هناك اتصل بتعليل للتصويت. وبما أن وفد فلسطين بصفته الوطنية لا يملك حق التصويت، فإنه لا يملك أيضا حق تعليل تصويته.

أما هنا، فإننا نتكلم عن سابقة إجرائية. فوفد فلسطين رئيس المجموعة العربية، وينبغي أن يُعطى موقعه بين رؤساء المجموعات الإقليمية. وإلا، يمكننا وقف الممارسة بإعطاء رؤساء المجموعات الإقليمية الكلام في مستهل كل بند.

لذا، سيدي الرئيس، أريد حكمكم في هذه المسألة المحددة: إنه ينبغي إعطاء وفد فلسطين إمكانية الكلام بين رؤساء المجموعات الإقليمية، بصفته رئيسا للمجموعة العربية، وليس بصفته وفد فلسطين.

الرئيس بالنيابة: أعتقد أنه ينبغي لجميع المجموعات الإقليمية أن تدلي ببياناتها، كما هي العادة، في بداية المناقشة. والمجموعة العربية يحق لها التعبير عن وجهات نظرها كأية مجموعة إقليمية أخرى. فهل يمكن لرئاسة المجموعة العربية أن تتكلم بعد الهند؟

السيد سييد (الهند) (تكلم بالانكليزية): إن وفد الهند يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على عرضه تقرير الوكالة للجمعية العامة.

لقد حظي إنجاز الوكالة بالتقدير من خلال منح السيد البرادعي والوكالة جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٥. وتعتقد الهند أن هذا التكريم جاء في الوقت المناسب وعن جدارة. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية منظمة فريدة في منظومة الأمم المتحدة، قائمة على قاعدة علمية صلبة. وبصفة الهند عضوا مؤسسا للوكالة، فإنها مثابرة على القيام بدور ناشط في عملها من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

يتزايد الطلب على الطاقة النووية بتزايد الاحتياجات العالمية للطاقة. فمقتضيات التنمية الاقتصادية، والطبيعة المتناهية للوقود الأحفوري، والشواغل المتصلة بأسعار ذلك الوقود وآثاره على المناخ العالمي معا، تزيد من جاذبية الطاقة النووية. فقوة الطاقة النهائية للوقود النووي، والتكنولوجيات المتوافرة الجاهزة والقابلة للانتشار، وسجل الأمان والإنتاجية للطاقة النووية على مدى الأعوام العشرين الماضية، أمور ترجح أن تسهم في الحفاظ على منحى تصاعدي في الطلب على الطاقة النووية. حقا، إن الطاقة النووية الآن جزء حتمي لا بد منه في تلبية احتياجات العالم المتزايدة إلى الطاقة.

وتعتقد الهند أنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصل إيلاء اهتمام خاص لتعزيز وتطوير الطاقة النووية، وخاصة في مناطق من العالم حيث الاحتياجات والطموحات الإنمائية تبقى ملحة وغير مستوفاة. وكما يذكر تقرير الوكالة، فإن عام ٢٠٠٥ شهد ارتفاعا في التوقعات من الطاقة النووية، التي واكبت النمو المطرد في سوق الكهرباء العالمية. فالطاقة النووية وفرت ١٦ في المائة من الإنتاج العالمي للكهرباء، بزيادة صافية في القدرة بلغت ٢ ٣٠٠ ميغاواط عام ٢٠٠٥.

ويذكر التقرير أيضا أنه من بين ٢٦ محطة للطاقة النووية قيد الإنشاء، هناك ١٥ محطة موجودة في آسيا.

وفي الهند، حيث برنامج المشورة التقنية-٤ بلغ مرحلة نهائية في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٥، وبرنامج المشورة التقنية-٣ بلغها في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، هناك ١٦ محطة للطاقة تزاول عملها وسبع محطات قيد الإنشاء. علاوة على ذلك، أقرت الحكومة الهندية مؤخرا أنشطة سابقة للمشاريع في ثمانية مفاعلات إضافية. ومع إتمام جميع هذه المفاعلات، سيبلغ مجموع قدرة توليد الطاقة النووية في الهند نحو ١٤ ٠٠٠ ميغاواط. والإمكانية الناشئة لتوسيع التعاون النووي المدني بين الهند والمجتمع الدولي ستكمل جهودنا المحلية لتلبية الطموحات الإنمائية لشعبنا عن طريق مدخلات إضافية من الطاقة.

وتعتبر الهند أن الدائرة المغلقة للوقود النووي بالغة الأهمية لبرنامجها الراسخ ذي المراحل الثلاث للطاقة النووية، الذي يهدف في الأجل الطويل إلى الانتفاع بموارد الهند الهائلة من الثوريوم. ففي المرحلة الاستهلالية من الدورة، يوفر برنامجنا مدخلات لمرحلة مفاعل الماء الثقيل المضغوط المحلي. أما في المرحلة الختامية من دورة الوقود، فإن إعادة معالجة الوقود المستهلك لمفاعل الماء الثقيل المضغوط مكنت الهند من النجاح طوال عقدين في تشغيل مفاعل سريع التوليد لا يزال قيد الاختبار، ومن إطلاق برنامج تجاري سريع التوليد. وجرى تطوير تكنولوجيا إعادة معالجة وقود الثوريوم الإشعاعي. ومادة يو-٢٣٣ التي استعيدت حتى الآن استخدمت في تزويد مفاعل صغير بالوقود. وتم تحقيق قدرة شاملة في مجال إدارة النفايات النووية.

ومشاركة الهند في مشروع المفاعل الدولي للطاقة النووية الحرارية اعتراف بقدراتها المتطورة وسجلها في تحمل المسؤولية في مجال الطاقة النووية. وما فتئت الهند تشارك بنشاط في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضمن المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود، وقد طبقت منهجية هذا المشروع في تحليل نظم نووية لتوليد الهيدروجين وفي دراسة دورات الوقود المغلقة التي تستخدم المفاعلات السريعة. والهند تدعم عمل الوكالة لتطوير مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم لاستحداث تكنولوجيا من أجل تطبيقات إضافية وتوسيع مدى الطاقة النووية.

وقد أسهم الخبراء الهنود أيضا في عمل المجموعة الاستشارية الدولية لتحلية المياه نوويا. وعرضنا مشاطرة خبرتنا وتحديد مجالات العمل المستقبلي في محال تحلية المياه نوويا. كما نبدي التزامنا الوطني وخبرتنا الفنية إزاء أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات علم فيزياء البلازما وبحوث الاندماج النووي.

وشيخوخة القوى العاملة في العديد من مجالات التطبيقات النووية تبعث على القلق لدى عدد من الدول. والهند تدعم جهود الوكالة لحفظ وصيانة المعارف النووية من خلال جميع قواعد البيانات، وخاصة قاعدة بيانات المنظومة الدولية للمعلومات النووية، التي توفر الوصول المجاني إليها أمام الطلبة في ٢٨٣ جامعة، ولديها أكثر من مليون مستخدم مأذون لهم. وقد علمنا بقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدعم ٧٥ طالبا من ٣٣ بلدا لحضور المعهد الصيفي الأول للجامعة النووية العالمية. وبالنظر إلى الفوائد الطويلة الأجل لهذا النشاط، فإننا نشجع الوكالة على مواصلة دعمها لطلبة آخرين محتملين من البلدان النامية.

والهند تدعم أنشطة التعاون التقني التي تتم برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تعهدت هذه السنة بتقديم ٣٢٤ ٨٠٠ دولار لصندوق التعاون التقني عام ٢٠٠٧. كما عززنا إسهامنا المالي بتقديم الخبراء التقنيين، واستضافة الاجتماعات والندوات وحلقات العمل، وتوفير مرافق التدريب.

وتعتقد الهند أن الدور الترويجي للوكالة ذو فائدة مباشرة وواضحة وقابلة للقياس بالنسبة للدول الأعضاء. وإننا نثني على أنشطتها في النهوض بتطبيق التكنولوجيا النووية في مجالات الغذاء والزراعة، وصحة الإنسان، وإدارة الموارد المائية، وحماية البيئة والصناعة.

وتنوه الهند مع التقدير بإنشاء الوكالة صندوق نوبل للسرطان والتغذية. وفي الدورة الخمسين للمؤتمر العام للوكالة، أعلن رئيس وزراء الهند عرض الهند آلة علاج عن بعد من طراز كوبالت ٦٠ – بهبهاترون – كإسهام منها لبرنامج عمل الوكالة في معالجة السرطان.

وقد أدرك المجتمع الدولي الحاجة إلى حماية المواد الإشعاعية وحفظ أمنها، بسبب المخاوف العالمية المتزايدة من إمكانية وصول الإرهابيين إليها. لذا، فإن الهند تدعم جهود الوكالة الدولية لضمان الأمان وتعزيز ثقافة عالمية للأمن، وهي تعتبر هذه المسألة ذات أولوية عليا. وقد صادقت الهند على الاتفاقية المعنية بالسلامة النووية، وشاركت بنشاط في تعديل الاتفاقية حول الحماية المادية للمواد النووية. كما شاركت الهند في المبادرة الإقليمية للسلامة الإشعاعية، وعقدت دورات على هذا الصعيد بصورة منتظمة في الهند برعاية الوكالة الدولية. ونظمت الهند بنجاح، للسنة الثالثة على التوالي، الدورة الإقليمية حول الحماية المادية للمنشآت النووية.

وإذا أردنا أن ننجح في تحقيق فوائد الطاقة الذرية، علينا بالعمل المتضافر والتقيد بالالتزامات الدولية لكل منا. والوكالة الدولية ومديرها العام يستحقان منا كل تهنئة على حرصهما على أن تبقي الوكالة برنامج عمل المجتمع العالمي لمعالجة هذه المسائل بروح من الانسجام والتوافق، بموجب النظام الأساسي للوكالة. وحفاظا من الهند على التزامها وسجلها بصفتها دولة مسؤولة لديها تكنولوجيا نووية متطورة، فإنها مستعدة لتكملة الجهود الدولية لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ومسألة تأمين الإمدادات من الوقود النووي بطريقة لا تسبب مخاوف من انتشاره، حظيت بالاهتمام في الفترة الأخيرة. وقد اقترحت بلدان ومجموعات بلدان مختلفة نظما متنوعة في هذا الشأن. وجرى تنظيم حدث خاص، ”إطار عمل جديد لاستخدام الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين: ضمانات الإمدادات وعدم الانتشار“، بالتزامن مع اختتام الدورة الخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث نوقشت تلك المقترحات والمسائل المتصلة بها. وقدمت الهند عرضا أثناء الحدث، عنوانه ”التحديان المتمثلان في وفرة الإمداد من الطاقة النووية وخفض مخاطر انتشارها – وجهة نظر“.

إنّ قدرة الهند في أنشطة دورة الوقود النووي معترف بها تماما. وتعتقد الهند أنّ دورة الوقود المغلقة أمر أساسي إذا كان للطاقة النووية أن تسهم بصورة متواصلة وعلى نطاق واسع في سد الاحتياجات اللازمة للطاقة على المستوى العالمي. وتعتقد الهند كذلك أنّ إعادة تجهيز الوقود النووي وإعادة تدويره أمر حيوي ليس فقط لهذا الغرض وإنما كذلك لتخفيض الآثار السمية والأمنية للإشعاعات على المدى البعيد والتخلص من الوقود المستهلك. وفضلا عن ذلك، يوفر عنصر الثوريم نموذجا ممتازا للحرق الفعال لفائض البلوتونيوم، لأنه على درجة عالية من مقاومة الانتشار وبحمولة منخفضة جدا من الأكتينايد الثانوي.

والهند، بقدراتها المثبتة الرفيعة المستوى للبحث والتطوير والحجم الكبير للقوى العاملة المدربة تدريبا عاليا والمؤهلة تأهيلا عاليا، مستعدة، لإكمال الجهود الدولية لتحقيق النمو المستدام في توفير الطاقة النووية على مستوى العالم مع معالجة قضايا الانتشار ومخاوفه في نفس الوقت، وقد عرضت ذلك.

إنّ إمكانات الاستنفاد السريع للوقود الأحفوري العالمي، والأعباء المترتبة على ارتفاع أسعار الوقود، والتي تقترن بمشاعر القلق إزاء تغير المناخ على المستوى العالمي، أوضحت الأهمية الحيوية للطاقة النووية. وتعتقد الهند أنه من الممكن والمجدي تعزيز نصيب الطاقة النووية كمصدر للطاقة النظيفة في المستقبل، مع مراعاة واجبات السلامة الأمن وعدم الانتشار النووي. وتقف الهند على أهبة الاستعداد لدعم جهود المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيادة تطوير الطاقة النووية لسدّ الاحتياجات المتزايد من الطاقة في هذا العالم.

الرئيسة: كما تم الاتفاق، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول العربية.

السيد منصور (فلسطين): أود أن أتقدم، باسم المجموعة، مجموعة الدول العربية الأعضاء بجامعة الدول العربية، بخالص الشكر للدكتور محمد البرادعي على العرض القيم الذي تفضل به اليوم لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول أنشطة الوكالة هذا العام.

تدرك الدول العربية الدور البناء للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال أنشطتها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وكذلك تقدر إسهام المنظمة المتميز في تحقيق أولويات العمل الدولي في مجال التنمية المستدامة من خلال أنشطتها وإنجازاتها في مجالات نقل التكنولوجيا النووية والمعرفة والتعاون الفني، والتحقق، والأمان النووي.

إن التعاون الفني من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية هو أحد الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الوكالة، وذلك لإسهامه المباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية للشعوب، وبصفة خاصة في الدول النامية. وتقدر الدول العربية جهد الوكالة في تطوير وتحديث استراتيجية التعاون الفني لخدمة الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء في الوكالة، وفي تحديد الأنشطة الحيوية التي يمكن للتكنولوجيا النووية أن تسهم فيها إسهاما ملموسا في الأجلين القصير والمتوسط.

وإننا نؤكد على أن تمويل أنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني ونقل التكنولوجيا ينبغي أن يتزايد باستمرار، باعتبار هذا النشاط من ركائز عمل الوكالة التي نص عليها نظامها الأساسي.

وفي هذا الصدد، تؤكد الدول العربية مساندتها وتشجيعها لاستراتيجية الوكالة بشأن التركيز على المشاريع ذات العائد الاقتصادي الملموس. وترحب بالخطوات العملية التي اتخذتها الوكالة للتشاور المبكر مع الدول الأعضاء حول تفاصيل المشروعات التي تود الدول التقدم بها، وإعداد إطار عمل لكل دولة يتضمن مشاريع التعاون المستقبلية التي تخدم البرامج الوطنية للتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بأنشطة التحقق والضمانات، فلا شك أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا رئيسيا في استكمال صياغة الإطار المفاهيمي للضمانات المتكاملة. إلا أن فعالية الضمانات المتكاملة لن تتحقق إلا بتحقيق العالمية لمكوناتها، وفي مقدمتها عالمية الضمانات الشاملة. إذ أن استمرار القصور في تحقيق عالمية الضمانات الشاملة للوكالة من شأنه أن يهدد جهودنا المكثفة نحو إزالة مخاطر الانتشار النووي. ولذا، فعلى الوكالة السعي إلى تحقيق عالمية الضمانات الشاملة باعتبارها الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي، والعمل على خضوع كافة الدول – دون استثناء – لهذه الضمانات.

وقد طرحت الدول العربية من جانبها، العديد من المبادرات على المستويين الدولي والإقليمي لمواجهة الأخطار

الناجمة عن الانتشار النووي حيث دعت في عام ١٩٧٤ إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي دعوة يصدر بشأنها قرار سنوي عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠ بتوافق الآراء. كما دعت ولا تزال من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة على كافة المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط دون تمييز.

وبالرغم من جميع هذه المبادرات لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، فمن المؤسف أن إسرائيل لم تظهر أي جدية في التفاعل الجاد من أجل معالجة مسألة الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وما زالت ترفض قبول تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كافة المنشآت النووية في الشرق الأوسط، مما يؤثر سلبا على الجهود الرامية إلى مواجهة قضية عدم الانتشار النووي بصفة عامة وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

إن هذا الوضع يفرض على المجتمع الدولي مسؤولية مضاعفة من أجل القضاء على كافة المخاطر الناجمة عن الانتشار النووي على السلم والأمن الدوليين، والسعي نحو تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط. ولذا، تدعو الدول العربية إلى تيسير اضطلاع المدير العام للوكالة بولايته المنصوص عليها في قرارات المؤتمر العام للوكالة بشأن تطبيق نظام الضمانات في الشرق الأوسط.

كما تؤكد الدول العربية على الأهمية القصوى التي توليها لإدراج بند بشأن القدرات والتهديدات النووية الإسرائيلية في جدول أعمال المؤتمر العام الحادي والخمسين للوكالة والمؤتمرات القادمة.

إن أولى خطوات بناء الثقة وتحقيق السلام الشامل تتمثل في العدول عن خيار امتلاك الأسلحة النووية، وإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل، ووضع كل الأنشطة النووية في دول المنطقة تحت الإشراف الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ خاصة في ظل ما تمثله الأنشطة غير الخاضعة لضمانات الوكالة من تهديد مستمر بحدوث كوارث بيئية، سواء فيما يتصل بإجراءات السلامة أو أسلوب التخلص من النفايات النووية، على النحو الوارد في العديد من تقارير الأمم المتحدة والتقارير الدولية الأخرى.

وفيما يتصل بالأمن النووي، تجدر الإشارة إلى وجود حاجة ملحة لدعم وتقوية أنشطة الوكالة وبرامجها لحماية المواد والمنشآت النووية والمواد المشعة الأخرى من مخاطر الإرهاب النووي، فضلا عن الحاجة إلى قيام الوكالة باستغلال اتفاقية الإرهاب النووي، التي وقع عليها حتى الآن أكثر من مائة دولة، للحيلولة دون استمرار وجود مواد نووية غير خاضعة لأي إشراف دولي أو رقابة دولية، على النحو الذي يجعل المخاطر والتهديدات بوقوع مثل هذه المواد في أيدي الإرهاب أمرا قائما.

واتساقا مع ما سبق، فإننا نود التأكيد على أن موقفنا بشأن موضوع إنتاج المواد الانشطارية يستند إلى ضرورة إخضاع المواد النووية، بما فيها المخزون منها، لأحكام الرقابة، وعلى ضرورة التوصل لاتفاقية دولية تحكم هذا الموضوع في أقرب فرصة.

ختاما، أعبر عن تقدير الدول العربية للجهد المكثف والفعال الذي بذل في فيينا لصياغة مشروع القرار المعروض علينا اليوم، كما أؤكد استمرار دعمنا لتعزيز دور الوكالة في تلبية الاحتياجات الإنسانية على اختلافها في ميدان الطاقة النووية بما يخطو بها إلى مستقبل أكثر أمانا ورخاء لجميع شعوب المنطقة والعالم.

السيد تشنغ جينغي (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكر السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره التفصيلي عن أعمال الوكالة في العام الماضي.

ويشهد هذا العام الذكرى الخمسين لإنشاء الوكالة. وعلى امتداد نصف القرن الماضي، حققت الوكالة منجزات باهرة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية. ووجدت تلك النجاحات ترحيبا واسعا في المجتمع الدولي. وتأمل الصين أن تضطلع الوكالة، بدعم من جميع الدول الأعضاء، بدور أكثر نشاطا في المجالات التي أشرت إليها.

ويمثل تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية واحدة من مهمتين رئيسيتين للوكالة التي ساعدت في السنوات الأخيرة كثيرا على تعزيز التعاون التقني. ولقد اتخذت الوكالة مجموعة من التدابير لتحسين فعالية ذلك التعاون وكفاءته، وحققت نتائج ممتازة. إلا أنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه ما زالت هناك تحديات في هذا المجال. وما زالت الوكالة تولي في أعمالها أولوية للضمانات أكثر من تلك التي تعطيها للتعاون التقني، حيث ما زال يتعين حل مشكلة عدم توفر الموارد المالية. ونأمل أن تواصل الوكالة حث جميع الدول الأعضاء فيها على إيلاء اهتمام أكبر للتعاون التقني وكفالة تنفيذه على نحو سلس.

وفي العام الماضي، دعمت الصين مشاريع التعاون التقني وشاركت فيها بنشاط، ونفذت ١٨ مشروعا وطنيا و ٦٣ مشروعا إقليميا وأقاليميا، غطت مجالات توليد الطاقة الكهربائية النووية، والفيزياء النووية، والكيمياء النووية، وتكنولوجيا الهندسة النووية، وما إلى ذلك. وستقوم الصين، كعهدها دائما، بزيادة تعزيز تعاونها مع الوكالة ومع كل الدول الأعضاء في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، تعارض الصين باستمرار أي شكل من أشكال انتشار الأسلحة النووية. وندعم جهود الوكالة التي لا تكل لتعزيز فعالية نظامها للضمانات وكفاءته. ونأمل أن تزيد الوكالة تعزيز عالمية البروتوكول الإضافي وفعاليته.

وقد دعمت الصين دائما الوكالة في جهودها لتعزيز الأمن والسلامة النوويين. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صدقت اللجنة الدائمة للكونغرس الشعبي الوطني للصين على الاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة. وفي اجتماع مجلس إدارة الوكالة المعقود في أيلول/سبتمبر، قدمت الصين رسميا إلى المدير العام صك انضمامها إلى الاتفاقية المشتركة. وقررت الصين أيضا الانضمام إلى قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع التابعة للوكالة من أجل تشديد المراقبة على الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة وتعزيز تبادل المعلومات عن هذه المسألة فيما بين الدول الأعضاء.

وتقدر الصين دور الوكالة الموضوعي والمناسب والطويل الأجل في حل المسائل النووية الهامة، وتدعمها في مواصلة أعمالها الممتازة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كيما أورد بإيجاز موقف الصين فيما يتصل بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والمسألة النووية الإيرانية.

أما فيما يتصل بالمسألة الأولى، فقد التزمت الصين دوما بصيانة السلم والاستقرار في شبه القارة الكورية وفي منطقة شمال شرق آسيا، وبتحقيق نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية. وطالبنا دوما بحل القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية بالسبل السلمية، عن طريق الحوار والمفاوضات. وتعارض الصين بقوة التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وانتشار الأسلحة النووية.

ونأمل، في الظروف الراهنة، أن تعمل كل الأطراف المعنية على حماية استقرار شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا، وأن تواصل السعي إلى نزع الأسلحة النووية من شبه

الجزيرة، وأن تتقيد بهدف الحل السلمي عن طريق الحوار والمفاوضات. وتطلب الصين إلى جميع الأطراف المعنية أن تلتزم الهدوء وأن تمارس ضبط النفس، وأن تتوخى الحذر والمسؤولية، وأن تبذل جهودا مشتركة لمنع زيادة تردي الحالة.

وترى الصين أن محادثات الأطراف الستة لا تزال هي أكثر الوسائل واقعية وإمكانية لحل المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية. والصين على استعداد للبقاء على اتصال وثيق مع كل الأطراف المعنية، وتعزيز محادثات الأطراف الستة، والاضطلاع بدور بناء في تحقيق نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، وصيانة السلم والاستقرار في شبه الجزيرة وفي شمال شرق آسيا.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، تؤيد الصين – كعهدها – المحافظة على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وتعارض انتشار الأسلحة النووية، وتطالب بالحل السلمي للمسألة النووية الإيرانية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية، وتؤيد دور الوكالة النشط في ذلك الصدد.

وما فتئ الحل السلمي عن طريق المفاوضات السلمية هو أفضل خيار يحقق المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. ونأمل أن يستجيب الطرف الإيراني لنداء المجتمع الدولي باتخاذ موقف بناء وبتهيئة الأحوال التي تؤدي إلى استئناف الحوار. ونأمل أيضا أن تتوخى الأطراف المعنية الأخرى الهدوء وضبط النفس، وأن تواصل السعي إلى الحل السلمي، وأن تستفيد استفادة كاملة من التفكير الابتكاري من أجل التماس سبل فعالة للتوصل إلى حلول مناسبة للمسألة النووية الإيرانية، بدلا من اتخاذ تدابير قد تؤدي إلى تعقيد الحالة الراهنة.

وقد ظلت الصين تشجع الحوار بصورة نشطة، وستواصل مع الأطراف المعنية الأخرى الاضطلاع بدور بناء في الحل السلمي للمسألة النووية الإيرانية، عن طريق المفاوضات الدبلوماسية.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في شكر السيد البرادعي على عرض التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن واثقون بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستواصل، تحت قيادته الدينامية، أعمالها الجديرة بالثناء كي تعزز بصفة خاصة الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. ونؤكد للسيد البرادعي وفريقه كامل دعمنا.

ونشارك الوكالة تقديرها بأن الحاجة العالمية للطاقة تتعاظم الآن، نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي. ونتفق أيضا مع الوكالة في تحديدها الاتجاهات المقبلة الأخرى وهي: القيود البيئية على استخدام الوقود الأحفوري بمختلف أنواعه؛ والقلق إزاء أمن إمدادات الطاقة؛ وخطط التوسع في الطاقة النووية. ولهذا، سيكون دور الطاقة النووية بالغ الأهمية، ولا سيما في تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية.

وما زلنا نلاحظ، مع الاهتمام، أن محطات توليد الطاقة النووية الجاري تشييدها على صعيد العالم والبالغ عددها ٢٦ تقع غالبيتها – ١٥ محطة – في آسيا. وكان بالمستطاع زيادة سرعة خطى تشييد هذه المحطات لو أن الدول لم تفرض عليها قيود لا وجوب لها. ونأمل أن تضع الوكالة سياسة شاملة في هذا المجال.

وما برحت باكستان، بصفتها واحدة من أوائل الدول الأعضاء في الوكالة، مناصرا قويا لتعزيز التكنولوجيا النووية وتسخيرها لأغراض السلم والتقدم والرخاء للجميع. وأنشأت باكستان، من جانبها، عددا من مراكز التدريب، بما فيها جامعة كاملة للعلوم والهندسة النووية، تفي باحتياجاتنا من اليد العاملة التقنية والمتطلبات التدريبية للبلدان الأخرى، بما في ذلك عن طريق برنامج التعاون التقني للوكالة.

ولقد طورت باكستان كامل مجموعة مرافق دورة الوقود النووي. ولدينا الآن محطتان عاملتان لتوليد الطاقة النووية، ومحطة ثالثة قيد الإنشاء. وبالتوازي مع تطوير دورة الوقود النووي، يجري الآن وضع برنامج واسع النطاق لتطبيق التكنولوجيا النووية والنظائر المشعة في مجالات الزراعة، والهيدرولوجيا، والقطاعين الطبي والصناعي.

وفي مجال الزراعة، أنشأت باكستان في أنحاء شتى من البلد أربعة مراكز للبحوث الزراعية النووية، تضطلع بالأعمال البحثية لمساعدة المزارعين على زراعة وحصاد محاصيل أكثر وأفضل. واستطاعت مراكز البحوث الزراعية التابعة للجنة الطاقة الذرية الباكستانية، باستخدام التقنيات النووية، أن تستحدث ٥٧ سلالة من المحاصيل التي اتسمت بمردودها المرتفع ومقاومتها لمختلف الآفات والأمراض. وبالمثل، يوفر التصنيع المحلي للأسمدة البيولوجية حلولا فعالة من حيث التكاليف فيما يتعلق بشتى المحاصيل المتأثرة بالمخصبات الكيميائية. ويجري وضع خطط الآن لإنشاء خمسة مرافق تجارية لمعالجة الأغذية بالإشعاع في مدن مختلفة. وستعزز مرافق الإشعاع هذه الصادرات من السلع الغذائية، ولا سيما الفواكه والخضروات.

وفي مجال العلوم الطبية، يوجد لدى باكستان ١٣ مركزا للطب النووي وعلم الأورام توفر مرافق للتشخيص والعلاج لمئات الآلاف من المرضى كل عام. ويحصل حوالي ٧٠ في المائة من أولئك المرضى على العلاج بالمجان. ويجري الآن بناء ستة مراكز أخرى للطب النووي.

ونحن نولي أعلى الأهمية لبرنامج الوكالة للتعاون التقني. ولقد استفدنا من هذا البرنامج وساهمنا فيه، في شكل إتاحة فرص للتدريب، وتوفير الخبراء، واستضافة الحلقات الدراسية وحلقات العمل. ويسرنا أن نذكر أن معدل التنفيذ العام لأنشطة الوكالة للتعاون التقني في باكستان في عام ٢٠٠٤ حقق رقما قياسيا مرتفعا قدره ٧٥,٨ في المائة. ونتطلع إلى زيادة التعزيز والتوزيع.

وفي السنوات الأخيرة، سجل اقتصاد باكستان معدل نمو ملحوظا. وترى باكستان، كبلد به ما يزيد على ١٥٠ مليونا من السكان، أن توليد الطاقة النووية عنصر لا غنى عنه في استراتيجيتها الوطنية لأمن الطاقة. ولهذا، بدأت حكومة باكستان خطة لأمن الطاقة لمدة ٢٥ سنة لمواكبة ذلك المعدل العالي للنمو ولتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

وتتوخى الخطة تحقيق زيادة في توليد الكهرباء النووية من ٤٢٥ ميغاوات حاليا إلى ٨ ٨٠٠ ميغاوات بحلول عام ٢٠٣٠، مما يمثل زيادة في نصيب الطاقة النووية من ٠,٨ في المائة حاليا إلى ٤,٢ في المائة. ويتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ أن يرتفع نصيب الفرد من استهلاك الطاقة إلى ٣ ٩٢٠ كيلوواط/ساعة فقط في السنة بالمقارنة بالمعدل الحالي البالغ ١٣ ٨٠٠ كيلوواط/ساعة في السنة في العالم المتقدم.

وتشكل مواردنا المحدودة من الوقود الأحفوري، بالاقتران مع زيادة السكان وتوسع الاقتصاد من ناحية، والزيادة المتوقعة في نصيب الطاقة التي يجري توليدها من إحراق الفحم من ٦,٥ في المائة حاليا إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠٣٠ من ناحية أخرى، تحديا كبيرا يتمثل في الموازنة بين التلوث الصناعي والنمو الاقتصادي المستدام.

وكان ولا يزال لباكستان، لمدة تزيد على ٣٠ سنة، سجل ممتاز في مجالي التشغيل والسلامة في محطتيها للطاقة النووية، محطة الطاقة النووية في كراتشي ومحطة الطاقة النووية في كاشاما. ولقد أتاح لنا توفر هياكل أساسية موثوقة فيما يتصل بهاتين المحطتين للطاقة النووية الفرصة في بدء الأعمال بشأن محطة طاقة نووية أخرى في كاشاما.

وإننا إذ نسعى إلى تنفيذ خطتنا لأمن الطاقة، نتوخى استيراد محطات نووية وغيرها من التكنولوجيا النووية المدنية ذات الصلة. ونأمل أن يتبع المجتمع الدولي نهجا غير تميزي وقائما على معايير معينة في تقديم التكنولوجيا النووية المدنية والتعاون إلى البلدان النامية.

ونحن نولي أعلى مستوى من الأهمية لسلامة وأمن منشآتنا النووية، خاصة في الوقت الذي نوسع فيه قدرتنا على توليد الطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية. ولقد نجحت باكستان في إيجاد ثقافة قوية للسلامة في منشآتها النووية. ونحن نتقيد بدقة بمبادئ اتفاقية السلامة النووية. ولقد زدنا من تعزيز التدابير الأمنية حول منشآتنا النووية لتجنب أي إمكانية للتخريب، أو الحيازة غير المشروعة للمواد النووية أو الاتجار غير المشروع بها. وأخضعت باكستان نفسها للاستعراض من جانب نظرائها في كل الاجتماعات الثلاثة للأطراف المتعاقدة، المعقودة منذ بدء الاتفاقية.

وما برحت باكستان أيضا تشارك في الأفرقة الاستشارية وأفرقة الخبراء التابعة للوكالة، مثل الفريق الاستشاري الدائم المعني بتقديم المساعدة التقنية والتعاون، والمشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود النووي، والفريق الاستشاري الدولي لإزالة الملوحة بالوسائل النووية. ونقدر جهود الوكالة في تنسيق ونشر المعلومات عن آخر التطورات في تكنولوجيا الطاقة النووية. ونقترح زيادة تعزيز برنامج الوكالة بشأن إدارة المعارف النووية وخدمات المعلومات.

وما فتئ جانبا السلامة والتحقق من ولاية الوكالة يشكلان عمادين هامين من تلك الولاية: وفيما يتعلق بتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة، تؤكد باكستان على الحاجة إلى اتباع نهج يوازن بين الجوانب التعزيزية والشواغل المتصلة بالسلامة – أو الأمن – في كل مهام الوكالة.

وفي الإطار الأعم لأعمال الوكالة، نولي أهمية كبيرة للاقتراح الرامي إلى توسيع مجلس الإدارة وجعله أكثر تمثيلا. ونحث الدول الأعضاء على النظر في تلك المسألة بذهن متفتح، والبت فيها في موعد مبكر.

ونتشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي لجميع الدول أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها فيما يتصل بالضمانات. وينبغي في الوقت نفسه ألا تستخدم ضمانات الوكالة لخدمة أهداف سياسية متحيزة. ولا يمكن أن يظل نظامها للتحقق موثوقا إلا إذا تم تطبيقه على أساس غير تميزي، على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للوكالة. ويلزم أن تمد الدول الأعضاء في الوكالة جميعها يد التعاون وأن تبدي قدرا أكبر من الفهم لتعزيز ولايتها على أساس من الحياد والإنصاف والكفاءة الفنية. ويلزم أيضا بذل الجهود لتصحيح التصور العام للوكالة على أنها ليست إلا وكالة للمراقبة النووية. ويتعين التأكيد مجددا على دورها الرئيسي في تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية.

وكشفت التطورات الأخيرة عن انهيار توافق الآراء القديم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. واقترحت باكستان عقد مؤتمر خاص للتوصل إلى توافق جديد في الآراء للاستجابة للواقع الذي يبرز حاليا. ويمكن أن يساعد هذا المؤتمر على تعزيز نزع السلاح النووي العالمي في ظل ضوابط دولية. وينبغي أن يقضي هذا التوافق الجديد في الآراء على التمييز والمعايير المزدوجة التي تتسم بها الترتيبات الحالية لعدم الانتشار. وينبغي أن يؤدي هذا التوافق الجديد في الآراء أيضا إلى أساس متفق عليه لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في ظل ضمانات دولية مناسبة، وفقا للالتزامات الدولية للدول وعلى أساس غير تميزي. ويجب، في المقام الأول، كما طلب السيد البرادعي، التوصل إلى سبل ووسائل لتطبيع العلاقة بين نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار.

السيد ماليركا دياس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): بدأنا هذا العام في الإعداد للذكرى الخمسين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي سيحتفل بها في عام ٢٠٠٧. وهذه فرصة لإبراز الدور الهام الذي ما زالت تضطلع به تلك الوكالة طيلة نصف قرن من الزمان في تعزيز السلم والتنمية. ونرى أن الإشادة في العام الماضي بأعمال الوكالة، عن طريق منح جائزة نوبل للسلام للوكالة ولمديرها العام، السيد محمد البرادعي، كانت في محلها بحق.

ويبرز التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٠٥ تزايد التوقعات باستخدام الطاقة الكهربائية – النووية في أجزاء مختلفة من العالم. ونحن نقر الإجراءات، التي من بينها ترويج ونشر المعلومات العامة، والهادفة إلى ضمان قيام هذه الطاقة بدور رئيسي في تطور الطاقة العالمية في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، يرتبط الاهتمام المتجدد بالخيار النووي لإنتاج الطاقة بصورة وثيقة بمسألة إمدادات الوقود النووي المضمونة، التي ينبغي ألا تصبح حكراً على القلة أياً كانت الظروف.

وكوبا تعتبر ضمانة وجود توازن كاف بين أنشطة الوكالة المتنوعة بموجب نظامها الأساسي، ولا سيما بين التحقق والتعاون التقني، هدفاً رئيسياً. ومحاولة بعض الدول إعطاء ثقل أكبر لدور الوكالة في التحقق، بطريقة تضر بوظيفتها في ترويج التكنولوجيات النووية، أمر غير مقبول.

وننظر بعين القلق إلى الصورة السلبية التي رسمها الكثير من وسائط الإعلام للوكالة كجهة رقابية نووية، وهي صورة تشوه في الواقع ولايتها فيما يتعلق بمسائل التحقق والضمانات. ويؤدي ذلك التشويه إلى عدم وجود معلومات كافية لدى المجتمع الذي قد يكون حتى غير مدرك لجهود التعاون التقني المهمة التي تبذلها الوكالة لتشجيع التطبيقات السلمية للطاقة النووية.

وتهتم كوبا اهتماماً خاصاً بالتكنولوجيات النووية وتطبيقاتها في مجالات ذات أهمية كبيرة للحياة الاجتماعية والاقتصادية، مثل الصحة والزراعة والغذاء والصناعة والهيدرولوجيا وحماية البيئة. ولهذا السبب، تشرف حكومتنا على عملية تنشيط مهم لتلك التطبيقات، كما يتبين من استثمارها الكبير في الأجهزة التشخيصية والعلاجية الموجودة في المستشفيات في مختلف أنحاء بلادنا. ونعلق أهمية كبيرة على برنامج العمل لعلاج السرطان الذي تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو واحد من أكثر مشروعات الوكالة نُبلاً، ونؤكد مجدداً دعمنا له. كما نعيد تأكيد الحاجة إلى تزويد البرنامج بالموارد المالية اللازمة لتنفيذه.

وكوبا، وهي بلد مؤسس للوكالة الدولية للطاقة الذرية وعضو نشط فيها لأكثر من ثلاثة عقود، تولي أولوية متقدمة جداً لتعاونها التقني، وهو ما يشهد عليه وفاؤنا بالتزاماتنا المالية قِبل صندوق التعاون التقني في موعدها ودفعنا نسبة ١٠٠ في المائة من نفقات مشاركتنا الوطنية وتنفيذ ٨٧ في المائة من مشاريعنا الوطنية، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط ومساهمتنا على مدار الأعوام العشرة الماضية بأكثر من ٣٠٠ خبير كوبي في مهام تقنية في الخارج.

وقد حققنا كل ذلك رغم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الصارم الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا، والذي تترتب عليه صعوبات كبيرة في شراء المعدات والكواشف ويعوق مشاركة علمائنا في منتديات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تعقد في هذا البلد، وهذان مجرد مثالين.

وتعلق كوبا أهمية كبيرة على التعاون بين البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا لاتفاق التعاون الإقليمي لتعزيز العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باعتباره آلية رئيسية لتعزيز

التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ورغم الانتهاء المعلن للحرب الباردة، يوجد حالياً نحو ٣٢ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، بينها ٣٠٠ ٢١ سلاح جاهز للاستعمال الفوري. ولم تتوقف برامج تحديث الأسلحة النووية. والسبيل المأمون والفعال الوحيد لتفادي انتشار أسلحة الدمار الشامل هو إزالتها تماماً. ويشكل مجرد وجود الأسلحة النووية والمذاهب التي تقضي بحيازتها واستعمالها تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، تؤكد كوبا مجدداً الموقف التاريخي لحركة عدم الانحياز الذي أعادت الحركة تأكيده في اجتماع قمتها الناجح في هافانا في أيلول/سبتمبر، بأن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح وينبغي أن يبقى كذلك.

ونرفض محاولات البعض إصدار أحكام مسبقة بشأن ما إذا كانت البرامج النووية لبلدان معينة سلمية أم لا، دون اعتبار لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والوكالة هي الجهة الوحيدة المؤهلة للتحقق من الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء فيها على نفسها بموجب اتفاقات الضمانات الخاصة بكل منها. ولا يحق لأي دولة، مهما كانت قوتها، انتحال هذه الولاية لنفسها.

ونعلن دعمنا القوي لاحترام حقوق الدول غير القابلة للتنازل في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بدون تمييز، مادامت تلك الحقوق تُمارس بما يتماشى مع التزامات الضمانات.

وأود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على أن كوبا أوفت وستفي بقوة بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. ولن نألو جهداً في التعاون من أجل بلوغ أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستستمر كوبا في دعمها للاستخدامات السلمية للطاقة النووية بطريقة مأمونة والإسهام في تحقيق السلم الدولي ونزع السلاح الدولي.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): وفد بلادي يشكر السيد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره الشامل عن أنشطة الوكالة. وفضلاً عن ذلك، نشيد بالمدير العام وفريقه لتفانيهم في القيام بمسؤولياتهم بأمانة وحرفية.

لقد تمسكت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمبادئها على مدار العقود الخمسة الماضية باعتبارها الهيئة المركزية لتشجيع الاستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة النووية، وكذلك الحد من انتشار الأسلحة النووية. وكان منح جائزة نوبل في السلام لعام ٢٠٠٥ للوكالة ومديرها العام تقديراً مستحقاً لإسهامات الوكالة المهمة في السلم والأمن والتنمية الدولية.

وجمهورية كوريا من أشد المساندين لعمل الوكالة وهي ملتزمة بمواصلة التعاون الكامل في كل مجالات نشاط الوكالة. وفي معرض التفكير ملياً في شراكتنا قديمة العهد مع الوكالة في هذا العام الذي يصادف الذكرى الخمسين لإنشائها، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على مجالات قليلة نعتبرها ذات أهمية خاصة لتطور الوكالة مستقبلاً.

أولاً، نحن نعتقد أن الالتزام العالمي بالبروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تدبير ضروري لتحسين النظام الحالي للضمانات والتحقق. ونشعر بخيبة الأمل لأنه حتى الآن لا يشارك سوى ٧٨ بلدا في البروتوكول الإضافي. ونعتقد أن كل الدول ينبغي أن توقع البروتوكول الإضافي وأن تصدق عليه وتنفذه بصورة كاملة بأسرع ما يمكن.

ثانياً، نحن نؤيد المساعي الحالية لتطوير إطار جديد لاستخدام الطاقة النووية بهدف إتاحة الحصول على الوقود والتكنولوجيا النووية بصورة يعول عليها مع مراقبة الأنشطة النووية الحساسة. وجمهورية كوريا، كبلد يعتمد بشدة على الطاقة النووية ولديه ٢٠ محطة عاملة للطاقة النووية، ستشارك بصورة نشطة في المناقشات ذات الصلة بشأن تلك القضية.

ثالثاً، تدعم حكومة بلادي عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الضمانات والتحقق التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونظرا لمرور عام على إنشاء اللجنة، فقد حان الوقت لانجاز ولايتها وذلك برفع توصية، لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتضمن مجموعة من التدابير بشأن تقوية نظام الضمانات.

رابعا، ستواصل جمهورية كوريا دعمها القوي للجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ولإنشاء ثقافة للسلامة والأمن النوويين، كوسيلة لضمان الاستخدام المستدام للطاقة النووية للوفاء بالاحتياجات الإنمائية للدول.

إنّ التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، لا تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في شبه القارة الكورية وشمال – شرقي آسيا فحسب، وإنما كذلك لنظام عدم الانتشار العالمي. إنّ سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعد تحديا سافرا للإعلان المشترك الخاص بإعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، والبيان المشترك، المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر، الصادر عن أطراف المحادثات السداسية، وقرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، والبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2006/41).

وردا على هذا السلوك الطائش الذي قامت به كوريا الشمالية، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، الذي ينص على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملزمة بالتخلي عن أسلحتها النووية وبرامجها النووية الحالية، فضلا عن اتخاذها إجراءات صارمة وفقا للالتزامات المطلوب تنفيذها من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأحكام اتفاقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشروط الضمانات. إنّ حكومتي ترحب كل الترحيب بالقرار الصارم والشامل الذي اتخذه مجلس الأمن، وتحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ألاّ تدخر جهدا في تنفيذ الولاية التي أكد عليها مجلس الأمن مجددا.

لقد أوضحت حكومتي بأقوى العبارات، أنها لن تتغاضى عن هذا العمل الاستفزازي الذي قامت به كوريا الشمالية، وأنه لا ينبغي التسامح مع حيازة كوريا الشمالية للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال بشكل تام لمتطلبات القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وذلك بالتخلي عن الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية والعودة فورا إلى المحادثات السداسية بدون شروط. وتحقيقا لهذا الغرض، ستعمل حكومتي على نحو وثيق، مع كل الأطراف المعنية من أجل التنفيذ الصادق للقرار، مع إبقاء الباب مفتوحا للتوصل إلى حل دبلوماسي.

ونلاحظ من بيان المدير العام، أنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستسعى إلى إيجاد حل يأخذ بعين الاعتبار مخاوف المجتمع الدولي بشأن طبيعة الأنشطة النووية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن نؤيد هذا البيان تأييدا تاما ونؤمن بالدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة للحفاظ على الأمن النووي ونظام الضمانات.

السيد الجار الله (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها، لارتباطه الوثيق بالمبادئ التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة، لا سيما تأمين السلم والأمن الدوليين.

وبداية، أود أن أتقدم بالشكر لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على تقديمه تقرير الوكالة. ونؤيد ما جاء في بيان وفد فلسطين باسم المجموعة العربية.

إن دولة الكويت، وبعد الإطلاع على التقرير السنوي للوكالة، تتقدم بخالص التقدير لمديرها العام وكافة العاملين بها على ما بذلوه من جهد وعمل دؤوب في سبيل تحقيق غايات وطموحات شعوب ودول العالم من خلال تعزيز مبادئ الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بما فيه خير ومنفعة للبشرية.

يعتبر برنامج التعاون الفني أحد أهم الركائز التي يقوم عليها عمل الوكالة من أجل بناء القدرات الوطنية للدول النامية ولضمان نقل التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية لتلك الدول. إن دولة الكويت ومنذ انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار في ١٥ أغسطس ١٩٦٨، تركز في تعاونها مع إدارة التعاون الفني التابعة للوكالة من خلال العمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تتعلق ببناء القدرات الذاتية وتأسيس المختبرات الخاصة بقياس مستوى النظائر المشعة المتواجدة في مياه وتربة الكويت.

وإيمانا من دولة الكويت بأهمية إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الوقاية من الإشعاع النووي والتداول الآمن للمواد المشعة، فقد بادرت بلادي خلال السنوات الثلاث الماضية باستضافة حلقات عمل إقليمية بالتعاون مع الوكالة. كما أنها تحرص على مواصلة إرسال متدربين للمشاركة في الدورات التدريبية التي تعقد بمقر الوكالة.

لا شك في أن الدور الحيوي والهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحيلولة دون استخدام الطاقة النووية في أغراض عسكرية واستثمارها لأهداف سلمية بأكثر السبل أمانا، لا يمكن له أن يحقق غاياته دون أن تتضافر جهود الدول كافة. إننا نلاحظ، وبمزيد من الأسف، أن دعوة الوكالة لبعض الدول ذات الأنشطة النووية المتقدمة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتطبيق ضمانات الوكالة لا تلقى قبولا أو تجاوبا، الأمر الذي يؤثر سلبا على السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق فإن منطقة الشرق الأوسط سوف لن تحقق غايتها في الأمن والاستقرار ما دامت إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال ترفض إخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة، مما يشكل عائقا أساسيا أمام تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي ويسبب اختلالا عميقا في تقوية نظام عدم الانتشار. ويجعل من استمرار هذا الوضع غير الطبيعي دافعا قد يشجع دولا أخرى للسعي لامتلاك الأسلحة النووية أو تصنيعها بذريعة غض البصر والتهاون في التعامل مع الدول التي ترفض فتح منشآتها للتفتيش.

إن هذا التعنت الإسرائيلي في رفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من شأنه أن يبعث المزيد من القلق والتوتر لمنطقة الشرق الأوسط، ويعرقل النداءات المستمرة لدول المنطقة بضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، فإن دولة الكويت تطالب بضرورة إدراج البند المعني بالقدرات والتهديدات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما تحث دولة الكويت جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة التعاون والتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة

الذرية والمجتمع الدولي لتبديد المخاوف أو الشكوك حول طبيعة وأغراض برنامجها النووي وذلك انطلاقا من حرصها الأكيد على أمن واستقرار المنطقة. ومنح الدبلوماسية كامل الوقت من أجل ضمان الوصول لحل سلمي يجنب المنطقة المزيد من الأزمات والذي يمكن أن يتحقق من خلال تحلي جميع الأطراف المعنية بالمرونة والحكمة والمسؤولية.

لا يسعني في الختام إلا أن أعرب عن أمل بلادي في أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها من أجل التطبيق الكامل، غير الانتقائي، لجميع المعاهدات المتعلقة بتزع السلاح بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الرئيسية الثلاث وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

السيد فاسلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نرحب بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، ونود أن نتقدم له بالشكر على عرضه تقرير الوكالة.

إن روسيا بوصفها عضوا ناشطا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، راضية عن عمل الوكالة الرفيع وذلك في تعزيز عدم الانتشار النووي وضمان ارتفاع مستوى الثقة في التطوير السلمي والآمن للطاقة الذرية. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤسسة دولية فريدة من نوعها تمتلك السلطة لتقييم احترام الدول لالتزاماتها في إطار عدم الانتشار النووي واتفاقية عدم الانتشار النووي. ونحن نؤيد زيادة تحسين آلية التحقق التابعة للوكالة وتطويرها لنشاطات المراقبة .

ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لإضفاء طابع العالمية على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات والتي تعتبر آلية أساسية لزيادة فعالية أعمال الضمانات التي تقوم بها الوكالة وذلك للتحقق من تقيد الدول بالتزاماتها أو تطبيقها في إطار اتفاقية عدم الانتشار.

وفي هذا العام وخلال ترؤسها لمجموعة الثمانية، قامت روسيا ببذل جهود ملموسة مع الدول الأخرى وعلى أساس ثنائي أيضا وذلك بغية توسيع التطبيق الجغرافي للبروتوكول الإضافي. وقد أصدرت مجموعة الثمانية نداء لعدد من الدول التي لم توقع البروتوكول الإضافي و لم تصدق عليه بعد.

لقد قدمت روسيا المساعدة لتعزيز نظام الوكالة للضمانات وسوف تواصل تقديمها من خلال تمويل البرامج العلمية والفنية الوطنية لتقديم الدعم لنشاطات الضمانات التي تضطلع بها الوكالة. إنّ تعزيز الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار يكتسي أهمية خاصة ويمليه خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي إرهابيين. إن فظاعة الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في روسيا وفي مناطق أخرى تشدد على الحاجة لكفالة توفر ضمانات مأمونة للحيلولة دون وصول الإرهابيين إلى هذه الأسلحة، وذلك أولا بتعزيز الجهود المشتركة لإنشاء نظام عالمي لمواجهة التحديات والمخاطر الجديدة، خاصة في المجال النووي.

ونسترعي الانتباه مرة أخرى إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والتي أطلقها مؤخرا رئيسا روسيا والولايات المتحدة. وتشكل هذه المبادرة فرصة لتبذل البلدان المعنية جهودا مشتركة على أساس الجهود الوطنية والدعوات إلى الشروع في تعاون ملموس لتنفيذ المعاهدة الدولية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي والتي قامت روسيا في عام ٢٠٠٥ بدور ريادي في صياغتها.

وفي هذا العام ركّزت الوكالة على تهيئة الظروف لزيادة الامتثال لقواعد عدم الانتشار. وفي المجال النووي، تتوخى بلورة إجراءات عملية لضمان التوصل إلى كل منافع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالنسبة للدول التي تفي بالتزاماتها بإخلاص. وتسعى إلى تحقيق هذا الهدف من خلال

مبادرة الرئيس الروسي بوتين لتطوير بنية تحتية لطاقة نووية عالمية تتوخى إنشاء مراكز دولية لتقديم خدمات دورة الوقود النووي.

وكخطوة أولى، روسيا مستعدة للقيام بمشروع مشترك لإنشاء مركز دولي لتخصيب اليورانيوم وفي إطار ضمانات الوكالة وذلك على أساس استخدام أحد مفاعلات التخصيب التابعة لها. وتأتي هذه المبادرة تمشيا مع جهود روسيا لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال تقديم دعم الطاقة النووية للتنمية المستدامة للبشرية والتي قدمها رئيسنا في اجتماع قمة الألفية في نيويورك. وتؤيد هذه المبادرة جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووية وتهدف إلى وضع نظام دولي لضمان استمرار إمدادات الوقود النووي.

إن تنفيذ هذه المقترحات سيمكننا من استخدام جميع العناصر اللازمة لتأسيس وتشغيل هذه المراكز الدولية لتوفير خدمات دورة الوقود النووي وتعزيز التعاون الدولي في السلامة النووية بما في ذلك تدريب مشغلي المفاعلات النووية وإصدار الشهادات لهم. وتنفيذ هذه المبادرة سيهيئ بيئة سياسة واقتصادية تثني الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن السعي إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات النووية الحساسة.

وتلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا هاما في تطوير التكنولوجيا النووية الخلاقة دعما للمشروع الدولي للمفاعلات النووية الخلاقة ودورة الوقود، التي تأتي في إطار مبادرة الرئيس الروسي لتقديم الدعم في مجال الطاقة من أجل إحراز تنمية مستدامة لصالح البشرية. ومن شأن هذا أن يوفر حلا لمشكلات عدم انتشار الأسلحة النووية ويساهم في انتعاش كوكب الأرض.

ونقدر أيما تقدير التقدم المحرز في تقوية السلامة النووية خلال السنوات الأخيرة. وبمشاركة فعالة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حققنا نجاحا كبيرا في زيادة سلامة عمليات محطات الطاقة النووية وفي إدارة المواد الإشعاعية والنفايات النووية ومصادرها. ونؤيد كذلك أعمال الوكالة في مجال التعاون الفني وفي المساعدة التي تقدمها للبلدان النامية.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى عدد من الجوانب الهامة لأنشطة الوكالة. نحن ندرك أنّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوف تلتزم تماما بما ورد في قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، لا سيما عودتها إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وضمانات الوكالة. وفي الوقت نفسه، نتطلع لاستئناف عملية محادثات الأطراف الستة بهدف نزع الأسلحة النووية من شبه القارة الكورية. وندعو إلى حلّ متوازن لهذه المسألة للحفاظ على المصالح المشروعة لجميع الدول الأطراف في عملية التفاوض.

ولم يتم بعد استنفاد إمكانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حلّ المسألة النووية الإيرانية بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ويتعين علينا التوصل إلى حلول تزيل، من ناحية، جميع الشكوك المتعلقة بأنشطة إيران النووية، وتضمن، من الناحية الأخرى، الاحتياجات النووية المشروعة لذلك البلد. وسوف تواصل روسيا تقديم المساعدة لحل هذه المسألة.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد، دعمنا لمشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وروسيا بوصفها مشاركة في تقديم مشروع القرار، تقدر حق التقدير أهمية العمل الذي تضطلع به الوكالة، وتجزم بأنّ هذا العمل سيستمر من أجل تعزيز الأمن الدولي والتنمية.

السيد دي فيغيريدو (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة للرئيسة وفريقها على انتخابها لترؤس الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ومما لا شك فيه أنها بخبرتها الواسعة وحنكتها السياسية، سوف توجه دفة أعمال هذه الدورة نحو نتيجة تتكلل بالنجاح. إنني أؤكد لها دعم بلدي التام.

كذلك أنقل تهاني حكومتي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، السيد محمد البرادعي، لنيلهما جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥. حقا، إن هذه الجائزة تقدير كبير لعملهما وجهودهما الرامية إلى كفالة الاستخدام السلمي والآمن للطاقة النووية.

وفضلا عن ذلك، تقدر حكومة جمهورية أنغولا أيما تقدير قرار الوكالة القاضي باستعمال نصيبها من الجائزة في إنشاء صندوق خاص لدعم برنامج للزمالات والتدريب لتحسين السيطرة على السرطان ودعم استعمال تقنيات النظائر الثابتة في الدراسات التغذوية في مرحلة الطفولة في البلدان النامية.

لقد استعرضنا بعناية تقرير الوكالة السنوي لعام ٢٠٠٥ ونود أن نعرب عن تقديرنا للأنشطة التي قامت بها الوكالة خلال السنة الماضية وفقا للأركان الثلاثة لولايتها ألا وهي التكنولوجيا والأمان والتحقق.

وتعرب الحكومة الأنغولية عن تقديرها للمساعي التي تبذلها الوكالة لتطوير التطبيقات والتكنولوجيات النووية بما يحقق النفع للبلدان النامية، كما تعرب عن تأييدها القوي لتعزيز أنشطة التعاون التقني، ولا سيما المتعلقة منها بنقل العلوم والتكنولوجيا النووية.

وتعلق حكومة بلدي أهمية كبرى على برنامج الوكالة للتعاون التقني، لأنه يشكل مساهمة فعالة في نقل العلوم والتكنولوجيا النووية إلى الدول الأعضاء بغرض بناء قدراتها على استخدام هذه العلوم والتكنولوجيا بطريقة تتسم بالسلام والأمن والاستدامة وتعزيز هذه القدرات واستمرارها، مسهمة بذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. غير أن هذا الهدف لا يمكن بلوغه إلا بإتاحة الموارد البشرية والمالية الكافية. لذلك ينبغي تزويد صندوق التعاون التقني بمستوى كافٍ وثابت من الموارد، خليق بضمان تنفيذ البرنامج المذكور.

ونعرب عن تقديرنا لما تقوم به الوكالة من أنشطة في مجالات كالزراعة والأغذية، والصحة البشرية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة موارد المياه، والبيئة، وإدارة المعارف، وطريقة التعقيم ضد الحشرات، والأمن النووي، وهلم جرا، وكذلك للشراكات التي تقيمها مع المنظمات الدولية الأخرى، ومع المؤسسات الوطنية والإقليمية.

وكما يدرك الأعضاء جيدا، تمثل ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات الذي تنقله إحدى المشاكل الكبرى العابرة للحدود في أفريقيا وواحدا من أكبر العوائق التي تحول دون التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للقارة، مما يؤثر في صحة البشر والماشية، ويحد من الاستفادة بالأراضي، ويسبب زيادة في الفقر. ويقضي هذا المرض على عشرات الألوف من الأرواح وعلى الملايين من الماشية في كل عام، ويهدد ما يزيد على ٦٠ مليون نسمة في ٣٧ بلدا، معظمها أعضاء في الوكالة. وفي هذا الصدد، تعرب جمهورية أنغولا عن دعمها لأنشطة الوكالة الرامية إلى القضاء على ذبابة التسي تسي باستخدام أسلوب التعقيم ضد الحشرات، وتشجعها على مواصلة تقديم الدعم للدول الأفريقية الأعضاء في جهودها المبذولة من أجل بناء قدراتها الوطنية والمضي في تطوير الأساليب لتطبيق هذا الأسلوب من أجل إيجاد مناطق خالية من حشرة التسي تسي. ومن نفس المنطلق، ينوه بلدي مع التقدير العظيم بالدعم الذي تقدمه الوكالة لحملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات في

البلدان الأفريقية، ومساهمتها في تنفيذ خطة عمل هذه الحملة في بعض بلدان القارة، وتحديدا في إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والسنغال وكينيا ومالي، كما ينوه بمساهمات بعض الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة دعما لتلك الجهود.

وفيما يتعلق بالملاريا، يتسم تطوير أساليب التعقيم ضد الحشرات بأهمية بالغة للسيطرة على البعوض واستئصاله. فأكثر من ٩٠ في المائة من حالات الإصابة بالملاريا في العالم تحدث في أفريقيا، حيث يسبب هذا المرض نحو مليوني وفاة سنويا. وينبغي أن تتوافر لدى الوكالة القدرة على تكثيف أبحاثها، بهدف تفعيل الاستعانة بأساليب السيطرة على البعوض الناقل للملاريا واستئصاله؛ غير أنه يتعين عليها أن تشرك معاهد البحوث في البلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى بدرجة متزايدة. ونرحب في هذا الصدد بمستوى التقدم الذي تم تسجيله في تطوير أسلوب السيطرة على البعوضة الناقلة للملاريا واستئصالها، وننوه مع التقدير بالأنشطة الهامة المضطلع بها في السودان وفي جزيرة ريونيون وفي معامل الوكالة في تسايبرزدورف، بالنمسا.

ومن عوامل تهديد التنمية الاجتماعية – الاقتصادية العدد المتزايد من حالات السرطان الجديدة، وبالتالي عدد الوفيات التي يسببها في أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية. ويمثل السرطان، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، ثاني أكثر الأمراض القاتلة شيوعا في العالم اليوم، بعد أمراض القلب والأوعية الدموية؛ فالسرطان يسبب حاليا ما نسبته ١٢,٥ في المائة من جميع الوفيات على نطاق العالم. وتتنبأ المنظمة بأنه سيبلغ أبعادا وبائية، وأن حالات الإصابة الجديدة به سترتفع من ١١ مليونا في عام ٢٠٠٢ إلى ١٦ مليون حالة جديدة في عام ٢٠٢٠. ومن المنتظر أن تكون أكبر الزيادات في البلدان النامية.

ويمكن للاستعانة بالتكنولوجيا النووية الموجودة لأغراض التشخيص والعلاج أن تشفي كثيرا من الضحايا، وذلك في حالة الاكتشاف المبكر للسرطان. غير أن التكنولوجيات الملائمة، بما فيها العلاج عن طريق الأشعة بالكوبالت، للأسف غير متاحة لمعظم مرضى السرطان في البلدان النامية.

لذلك ننوه مع التقدير بأن جمعية الصحة العالمية رحبت في أيار/مايو ٢٠٠٥ بمبادرة الوكالة بإنشاء برنامج عمل من أجل علاج السرطان، وطلبت إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن يستقصي جدوى البدء بإعداد برنامج مشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوقاية من السرطان والسيطرة عليه وعلاجه وإجراء البحوث بشأنه. ونثني على التأكيد الذي يوجه للتعاون بين المنظمتين، ولإشراك هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات العلمية والمهنية، في تنفيذ هذا البرنامج الحيوي. ونشجع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة والجهات المانحة غير التقليدية الأخرى على المساهمة في تنفيذه.

وفي هذا السياق، تلاحظ الحكومة الأنغولية مع التقدير قرار مجلس المحافظين المتخذ في ٢٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام بوقف العمل بالقاعدة المالية ٧-٠٣ (ج) حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، على النحو الموصى به في الوثيقة GOV/2006/25/Rev.2، بغية السماح للدول الأعضاء بالتبرع بمخصصات كل منها من فائض النقد النهائي من الميزانية العادية لعام ٢٠٠٤ لتلبية الحد الأدنى المطلوب من التمويل لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان.

ويشكل فيروس نقص المناعة البشرية الآن وباء متفشيا، حيث يقدر عدد المصابين بهذا المرض في أنحاء العالم بـ ٣٨,٦ مليون شخص. وفي كانون الثاني/يناير

من هذا العام كانت التقديرات المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية أن عدد الذين قتلتهم متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يتجاوز ٢٥ مليون شخص منذ عرفت في عام ١٩٨١، مما يجعلها من أشد الأوبئة المسجلة تدميرا في التاريخ. وتحدث معظم هذه الوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما يعطل النمو الاقتصادي ويقضي على الموارد البشرية، وبالتالي يزيد الفقر. وتنوه الحكومة الأنغولية مع التقدير بالمشروع الإقليمي للوكالة المعنون ''مبادرات في علم الأوبئة الجزيئي وعلم المناعة الجزيئي دعما لبرنامج لقاحات الإيدز في أفريقيا بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية''، وتشجع على استكشاف مزيد من الشراكات الممكنة مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

وأنتقل الآن إلى إدارة موارد المياه. إن إمكانيات الحصول على مياه الشرب المأمونة عامل حاسم في النهوض بمستويات المعيشة حول العالم، وهي من الضرورات الأساسية التي لا تزال غير متاحة لجزء كبير من سكانه. وفي هذا السياق، نرحب بإعلان الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ عقدا دوليا للعمل ''الماء من أجل الحياة''، لزيادة التركيز على الصلة الحيوية بين المياه والتنمية البشرية على جميع الصعد، ولتحسين الإدارة المستدامة لموارد المياه العذبة.

ويشجع بلدي المنظمة على مواصلة تطوير الموارد البشرية في مجال الهيدرولوجيا النظائرية بمراكز التدريب الإقليمية بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، اعترافا منه بما برهنت عليه الوكالة باستمرار من أهمية أساليب النظائر لتطوير الموارد المائية وإدارتها، وخاصة لإدارة المياه الجوفية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة ولتحسين فهم الدورة المائية.

وفيما يتعلق بالتعاون التقني بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحكومتي، أود التشديد أولا على أن جمهورية أنغولا انضمت إلى عضوية الوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ومنذ ذلك الحين أفاد بلدي من المساعدة التي تقدمها الوكالة بموجب برنامجها للتعاون التقني. ويتألف البرنامج الجاري الاضطلاع به في الوقت الحاضر من أربعة مشاريع: إنشاء أول مركز للعلاج بالإشعاع في أنغولا؛ واستكمال القدرة على استخدام الأساليب النووية لتشخيص أمراض الحيوانات ورصدها؛ ورصد بقايا العقاقير البيطرية؛ وتنمية الموارد البشرية.

وما فتئت أنغولا تشارك أيضا في عدة مشاريع إقليمية وأقاليمية مدرجة في برامج الاتفاق الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل البحث والتطوير والتدريب فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا النووية. وفي هذا الصدد، نود أن نخص بالذكر المشروع المعنون ''إدارة المناطق الساحلية لمعالجة الآثار المؤذية بفعل تكاثر الطحالب الضارة''، الذي تشارك فيه كذلك جنوب أفريقيا وناميبيا.

علاوة على ذلك، قدمت حكومتي إلى اللجنة في إطار الدورة البرنامجية للتعاون التقني خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ عشرة تصورات لمشاريع كي تنظر اللجنة فيها، تتناول إنشاء أول قدرة في مجال الطب النووي، وإدارة أكثر أنواع السرطان شيوعا في أنغولا، والأساليب الجزيئية المبنية على النظائر للسيطرة على الملاريا، وتقييم التلوث البحري الناجم عن التنقيب عن النفط في المناطق البحرية (المرحلة الثانية)، وتحسين المحاصيل الغذائية من خلال انتخاب السلالات بالطفرة الوراثية، وأثر الأسمدة البيولوجية والأسمدة غير العضوية في نمو الذرة وحجم محصولها؛ والإشعاع المؤين في المحاصيل الغذائية وأثره على الاستهلاك الحيواني؛ والاختبارات الصناعية غير الإتلافية.

غير أنه من المهم التشديد على أن المزايا المترتبة على مساعدة الوكالة لا يمكن زيادتها إلى أقصى حد ما لم تشتمل على تدريب الوطنيين على العلوم والتكنولوجيا النووية. وبالنظر إلى ذلك فإن حكومتي تتوجه بالشكر إلى الوكالة على جميع الأعمال البالغة القيمة التي تضطلع بها في إطار برنامج التعاون التقني والرامية إلى تحسين المعارف لدى فنييننا: توفير التدريب ومشورة الخبراء والمعدات: المشاركة في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات والزيارات العلمية والزمالات، وهلم جرا.

وفيما يتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، تؤيد جمهورية أنغولا، من حيث المبدأ، حق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الأساسي وغير القابل للتصرف، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة، في إجراء البحوث على الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي إنتاجها واستخدامها، دون تمييز وبما يتمشى مع التزاماتها القانونية الواردة في المادتين الأولى والثانية. ومن نفس المنطلق، تشجع حكومتي جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على احترام الولاية القانونية للوكالة في التحقق من الامتثال للمعاهدة. ولذلك فإن حكومتي تناشد جميع الدول الأعضاء المشتركة في مفاوضات مع جمهورية إيران الإسلامية بشأن برنامجها النووي أن تواصل الاستعانة بالحوار في التوصل إلى حل سلمي.

وختاما، لدى حكومة أنغولا كل الأسباب للتوصية بأن توافق الجمعية العامة على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة مالادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): أعربت كرواتيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه. ولذلك، سأقتصر في ملاحظاتي على عدد قليل من المسائل ذات الأهمية الخاصة لبلدي.

أولا، أود التشديد على أن انتخاب كرواتيا لعضوية مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المؤتمر العام خلال شهر أيلول/سبتمبر كان شرفا لها ومن دواعي سرورها. ويبرهن ترشيحنا على تقديرنا لإسهام الوكالة الفريد في سلام العالم وأمنه وتنميته، وحرصنا على أن يكون لنا دور في جهودها. وسنبذل قصارى جهدنا لنكون أهلا لقبول التحدي الصعب الذي تمثله عضوية المجلس في هذا الوقت العصيب والحرج بالنسبة لترع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ثانيا، أود أن أذكر مجددا تقدير كرواتيا لتقرير الوكالة السنوي الواضح والشامل، وهو تقدير سبق أن أعرب عنه وزير خارجيتنا في فيينا. وتشترك جمهورية كرواتيا أيضا في تقديم مشروع القرار بشأن هذا التقرير.

وتثني كرواتيا على الوكالة لنجاحها في مواصلة أنشطتها الواسعة النطاق في مجالات التكنولوجيا والأمان والتحقق. ونؤكد بصفة خاصة دعمنا لجهود المدير العام والأمانة للاستمرار في الارتقاء بمفاهيم الوكالة ووسائلها وتطويرها في مواجهة التحديات الجديدة، وفي جعلها كما قال المدير العام ''مستبقة للأحداث''، خاصة فيما يتعلق بالاتجاهات الخطيرة في الانتشار النووي.

وتعلق كرواتيا أهمية خاصة على الجهود التي تبذلها الوكالة لتحقيق التطبيق العالمي لنظام معزز للضمانات ولإعداد نهج دولي أو متعدد الجنسيات لإدارة الجوانب الحساسة من دورة الوقود النووي فيما يتعلق بالانتشار.

ومن دواعي القلق الشديد ومما يجعل التطبيق العالمي للمعاهدة إحدى الأولويات العاجلة أنه ما زال يوجد ١٠٥ بلدان، من بين ١٨٣ بلدا، لم يطبق فيها البروتوكول الإضافي بعد. ولا شك في أذهاننا إزاء الحاجة الموازية إلى زيادة كبيرة في موارد الوكالة لأغراض التحقق إذا أردنا لها أن تكون قادرة على التعامل بفعالية مع زيادة متطلباته.

أما فيما يتعلق بالأخذ بنهج متعدد الجنسيات تجاه دورة الوقود، فترحب كرواتيا بالمناقشة الأخيرة بشأن الإطار الجديد لدورة الوقود النووي خلال الاجتماع الخاص في المؤتمر العام الخمسين. فقد أبرزت تلك المناقشة أهمية مفهوم ضمان الإمداد لكل من عدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما أظهرت أن المسألة تحتاج إلى نظر شامل ودقيق من زاوية صون حقوق والتزامات البلدان غير النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي.

ثالثا، أود أن أؤكد مجددا التزام كرواتيا بتعزيز علاقتنا المثمرة مع الوكالة. ويشمل هذا تعاوننا التقني الوثيق والمفيد في مجالات الصحة والبيئة وبناء القدرات، وأيضا في تنفيذ التزاماتنا الدولية.

وكانت كرواتيا من أولى الدول الأعضاء التي وقعت على البروتوكول الإضافي النموذجي والتصديق عليه، وعلى تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وتؤيد كرواتيا أيضاً مدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها والإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها.

إضافة إلى ذلك، تعترف كرواتيا بالقيمة الخاصة لأنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني على الصعيد الإقليمي. ويسرنا أن نرى عددا متزايدا من المشاركين الأجانب، خاصة من البلدان المجاورة، في مختلف الأنشطة في بلدنا. وقد عرضت كرواتيا أن تقوم بدور نظير رئيسي أو نظير رئيسي بديل في الأعمال التحضيرية لعدد من مشاريع العام ٢٠٠٧ الإقليمية. ونحن على استعداد لمواصلة تعزيز دورنا في المنطقة، بالنظر إلى أهمية التدابير الإقليمية المنسقة والفعالة لزيادة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى أقصى حد، ومواجهة خطر الانتشار والإرهاب النووي المتزايد.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا التزام كرواتيا الكامل بتعزيز دور الوكالة في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ومساعدة العالم على اتخاذ الطريق المؤدي إلى استدامة عدم الانتشار وإلى الاستخدام الحقيقي للذرة من أجل السلام. إن التحديات الماثلة أمام الوكالة هامة وشاقة، كما يوضح التقرير السنوي أبلغ التوضيح. وهو يوضح أيضا أنه لا يمكن مواجهتها إلا من خلال الشراكة النشطة المستمرة بين الدول الأعضاء والوكالة. وتتعهد كرواتيا بأن تلتزم التزاما لا غموض فيه بهذه الشراكة.

السيد ماقونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يثني وفدي على المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا التقرير الحصيف المعروض على الجمعية بشأن أنشطة الوكالة في عام ٢٠٠٥. والتقرير نموذج شيق آخر لجهود الوكالة الدؤوبة من أجل تعزيز التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية والسلامة النووية والتحقق النووي.

وتحيط جنوب أفريقيا علما مع التقدير بمواصلة الوكالة أداء دور هام في سياق النزوع المتنامي إلى إعادة اكتشاف جدوى الطاقة النووية، وهي مجال تستعرض فيه كثير من البلدان، بما فيها بلدي، سياساتها. ويرى كثير من البلدان بشكل متزايد أن الطاقة النووية قادرة على تقديم إسهام كبير في الوفاء باحتياجات عدد كبير من البلدان المتقدمة نموا والبلدان النامية إلى الطاقة على حد سواء. ونتيجة لهذا، فإن الترويج لاستخدام الطاقة النووية سيصل بسرعة إلى مستويات غير مسبوقة ويصبح إحدى الأولويات بسبب الاعتقاد بأنها يمكن أن تسهم في النهوض بمستويات المعيشة، وتساعد في مكافحة الفقر، وتعين على تعزيز التنمية المستدامة، ومن ثم تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ولدى جنوب أفريقيا اعتقاد قوي بأن تعزيز الطاقة النووية يقترن بمسؤولية فريدة: ألا وهي تعزيز القدرات

التنظيمية لدى البلدان النامية من خلال عمليات نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، مع إيلاء تشديد خاص للتعاون التقني داخل البلدان النامية.

وفي هذا الصدد، رغم أن جنوب أفريقيا في موقف مؤاتٍ يتيح لها التفكير في الاستعانة بالطاقة النووية من خلال استخدام وتطوير مواردنا الخاصة، نثني على برنامج الوكالة للمساعدة التقنية، وهو برهان هام على استمرار الوكالة في تقديم الدعم لمساعدة البلدان النامية على النهوض بمستويات معيشة أبنائها ورفاههم بمكافحة الأمراض المزمنة مثل السرطان.

ويتطلب انتشار السرطان، وهو آخذ في التزايد في البلدان النامية، بذل جهود جديدة متسمة بالإصرار من أجل كبح جماح هذا المرض. وقد جعلت وزارة الصحة بجنوب أفريقيا مكافحة الأمراض المزمنة، بما فيها السرطان، أحد المجالات ذات الأولوية لفترة السنوات الخمس المقبلة. ولهذا السبب تؤكد جنوب أفريقيا مجددا دعمها لبرنامج عمل الوكالة من أجل علاج السرطان، وهو من أهم أولويات الوكالة. وستواصل جنوب أفريقيا دعم هذا البرنامج بقوة ودعم إنشاء صندوق الوكالة للسرطان والتغذية لتوفير الزمالات المتعلقة بالسرطان والتغذية في العالم النامي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

وفي محاولة لإضفاء معنى عملي على هذا الالتزام، أعلنت جنوب أفريقيا أنها ستسهم بنصيبها من فائض الوكالة النقدي، الذي يبلغ ٤٧٢ ١٩ دولارا، لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان. ونرجو أن تسهم هذه البادرة المتواضعة في الاكتشاف المبكر للسرطان وربما في الوقاية منه.

و تغتنم جنوب أفريقيا هذه الفرصة، كما فعلت في مناسبات سابقة وفي أماكن أخرى، لتؤكد مجددا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الدولية الوحيدة المختصة المعترف بها للتحقق من الامتثال لاتفاقات الضمانات ومن تطبيق الدول السلمي للقدرات النووية. وفي هذا الصدد، يسلم وفدي بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه البروتوكول الإضافي بوصفه تدبيرا تكميليا لتوفير الثقة الضرورية والتأكيدات المطلوبة بأن الدول الأعضاء تطبق ما لديها من تكنولوجيا نووية حصرا للأغراض السلمية، وأنه لا يجري تحويل أي مواد معلنة أو غير معلنة إلى برامج للأسلحة النووية.

وتعتقد جنوب أفريقيا أننا ملتزمون جميعا، بوصفنا دولا أعضاء في الوكالة، بتزويد الوكالة بالدعم والمساعدة اللذين تحتاجهما للوفاء بولايتها في الضمانات والتحقق. وينبثق هذا الالتزام من عضويتنا في الوكالة ومن الاتفاقات القانونية الملزمة التي أبرمناها. كذلك ترى جنوب أفريقيا أن البلدان التي لديها سبل الحصول على التكنولوجيات المتقدمة تقع على عاتقها مسؤولية أكبر من حيث تقديم الضمانات وبناء الثقة في الطابع السلمي لبرامجها النووية.

وفيما يتعلق بمسألة السلامة والأمن، أشارت جنوب أفريقيا في مناسبات عديدة إلى أن الوكالة ينبغي أن تواصل أداء دور هام للمساعدة على المحافظة على سلام وأمن الأنشطة النووية. وفي هذا الصدد، تثني جنوب أفريقيا على الوكالة للعمل الذي تؤديه في تحديد المعايير الملائمة للسلامة والأمن للدول الأعضاء بغرض إدماجها في معاييرها الوطنية وكفالة الانضمام العالمي إلى الصكوك الدولية الملزمة قانونا ذات الصلة بالأنشطة النووية والتنفيذ الكامل لتلك الصكوك. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، الاتجاه الضروري إذا أردنا أن نضع مستوى رفيعا للسلامة النووية وأن نحافظ عليه في أنحاء العالم.

ويتمثل هدفنا المشترك في الاستئصال الكامل لجميع الأسلحة النووية. ومن شأن هذا أن يشكل خطوة كبيرة

أخرى في الاتجاه الصحيح. وما زال وفدي يرى أن مسألتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطتان لا سبيل إلى الفصل بينهما. وينبغي لذلك أن يقابل جهودنا المتضافرة لمنع انتشار الأسلحة النووية جهد متزامن للقضاء بشكل قابل للتحقق ولا رجعة فيه على جميع الأسلحة النووية وتحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، ترى جنوب أفريقيا أنه بدون إحراز أي تقدم حقيقي في القضاء على اليورانيوم عالي التخصيب وغيره من المواد الانشطارية المستخدمة في التطبيقات العسكرية، بما فيها البلوتونيوم، لا يمكن أن يتناقص الخطر الذي يتهدد الأمن العالمي. أما التركيز الحصري على اليورانيوم العالي التخصيب في التطبيقات المدنية فقد يؤدي إلى سوء فهم لا يمكن إلا أن يسهم في إيجاد شعور زائف بالأمن.

لذلك، فإننا نجدد نداءنا للدول الحائزة للأسلحة النووية بالعمل على وجه السرعة من أجل القضاء الكامل على الأسلحة النووية والشروع دون إبطاء في التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على إبرام معاهدة دولية متعددة الأطراف غير تمييزية وقابلة للتحقق الفعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة.

أخيرا وليس آخرا، أتقدم مرة ثانية بالشكر إلى جميع الوفود على ما وفرته من دعم وتأييد لجنوب أفريقيا خلال مدة رئاستها للمؤتمر العام الخمسين للوكالة، المعقود في فيينا الشهر الماضي. وقد انتهى مؤتمر اليوبيل المذكور بالنجاح في اتخاذ كثير من القرارات والمقررات التي تدل على عودة الدول الأعضاء إلى الاهتمام بالتوسع في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. وكما فعلنا في المؤتمر العام، يدعو وفدي الجمعية العامة إلى أن تنقل نداء الرئيس السابق للولايات المتحدة دوايت أيزنهاور ''الذرة من أجل السلام'' خطوة أخرى نحو ''الذرة من أجل السلام وحده''.

وفي الختام، بهذه الملاحظات يعرب وفدي عن تأييده الكامل لمشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عرضه وفد سلوفينيا، والاشتراك في تقديمه.

السيد دانيش – يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن امتناننا للسيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على ما يبذله من جهود دؤوبة وعلى تقريره الثاقب النظر الذي قدمه إلى الجمعية العامة. ويشير التقرير إلى أن الوكالة ماضية بشكل متزايد في تطوير أنشطتها في كثير من مجالات التكنولوجيا النووية ذات الاهتمام الكبير والأهمية العظيمة للمجتمع الإنساني.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، حين أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية استجابة للآمال والمخاوف التي نجمت عن قدوم العصر النووي، كان أحد أهدافها الرئيسية، على النحو الوارد في المادة الثانية من نظامها الأساسي، يتمثل في ''تسريع وتوسيع نطاق مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم''. وفي العيد الخمسيني لإنشاء الوكالة، بوسعنا الآن أن نقيِّم المدى الذي حققت فيه هذه الوكالة المتخصصة أهدافها الرئيسية بعد نصف قرن من النشاط.

ومن الحقائق المعترف بها جيدا أن للتكنولوجيا النووية نطاقا واسعا من التطبيقات السلمية في العديد من المجالات، التي تمتد من الأغذية، والدواء والزراعة، إلى توفير مصدر متجدد للطاقة. وللوكالة بصفة خاصة ولاية محددة فيما يتعلق بالطاقة النووية. فالنمو السريع في الطلب العالمي على الطاقة يجعل من جميع احتياطيات الطاقة أولوية عليا.

وقد سلطت الشواغل المتعلقة بتغير المناخ الضوء بشكل خاص على مزايا الطاقة النووية لانبعاثاتها التي لا تذكر من غازات الدفيئة. كما أن سجل السلامة في الإنتاجية النووية على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، وفقا للوكالة، يجعل الطاقة النووية موثوقة وفعالة من حيث التكلفة في آن واحد.

وقد اعترفت الوكالة في الفقرة و من مشروع قرارها GC(34)RES/14، المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بأن:

> ''العديد من الدول يعتبر الطاقة النووية خيارا صالحا بموجب آلية التنمية النقية لبروتوكول كيوتو، بوصفها مصدرا بيئيا حميدا للطاقة''.

وفي هذا السياق، طلب المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الأمين العام أن يشرع في بذل الجهود لتعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة، الرامية إلى النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية للبلدان النامية ومواصلة تقديم المساعدة في إنتاج الطاقة النووية للدول التي تسعى لاستخدامها كأحد مكونات خليط الطاقة الذي تستخدمه في القرن الحادي والعشرين.

علاوة على ذلك، أكدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المبرمة في عام ١٩٦٨، مجددا ذلك الهدف الهام للوكالة واعترفت بحق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، تعهدت الدول الأطراف بتيسير أكمل قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لأغراض الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والواقع أن حق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بدون تمييز، يشكل إحدى الدعائم الرئيسية التي تقوم عليها معاهدة عدم الانتشار.

وبالرغم من هذه الشروط، فإن تعاون الدول الأطراف، بصفتها الموردة الرئيسية للتكنولوجيا النووية المتطورة، مع الدول النامية قد ظل على مستوى لا يدعو إلى الارتياح. ومن الجدير بالذكر أن ميزانية قسم التعاون الدولي للوكالة، بعد ما يقرب من ٥٠ عاما من وجودها، ما زالت غير مستقرة نظرا لطابعها الطوعي والشروط التي تفرضها بعض الدول الأعضاء على مخصصاتها.

ويوجد في الوقت الحالي ٤٤٢ مفاعلا للطاقة النووية تعمل في ٣٠ بلدا. بيد أن استخدام الطاقة النووية حتى الآن يتركز بصفة رئيسية في البلدان الصناعية. والواقع أن التعاون النووي بين الجهات الموردة والمتلقية تحف به القيود والعوائق والتثبيط. وبدلا من تعزيز التعاون، أنشئ ناد ''للحائزين للطاقة النووية''، مثقل بالتمييز وعدم الشفافية، لجملة أغراض من بينها إعاقة البلدان النامية الأطراف في المعاهدة عن سبل الحصول على تكنولوجيا الطاقة النووية بذريعة الشواغل المتعلقة بعدم الانتشار.

وفي الوقت ذاته، ثمة منحى خطير قائم، يتحرك في الاتجاه المضاد لتأمين معاهدة عدم الانتشار وكفالة عالميتها. وبمقتضى هذا المنحى، فإن الذين يقررون عدم الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ليسوا غير معرضين لأي ضغط بأن يفعلوا ذلك، بل يتلقون التشجيع أيضا ويكافأون بطرق متعددة. ومثال على ذلك، فإن النظام الإسرائيلي يُسمح له باقتناء مخزون كبير من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط المتفجرة وبتحدي إرادة جميع الدول الإقليمية والمجتمع الدولي المتعلقة بتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن ثم بلغ النظام الإسرائيلي، مكتسبا الجرأة من هذا النهج غير المسؤول من عدد قليل من الدول الكبرى، حدا من الصفاقة بحيث يشن حملة شعواء من الأكاذيب والخداع ضد برنامج إيران النووي السلمي.

وجمهورية إيران الإسلامية، بصفتها الضحية الأخيرة لأسلحة الدمار الشامل، تؤمن إيمانا وطيدا بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا لضمان أن الكابوس الذي كابده سكان هيروشيما وناكازاكي لن يقاسيه أي شعب من جديد. والضمانة المطلقة الوحيدة هي، بكل وضوح، إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، على نحو ما نصت عليه معاهدة عدم الانتشار، وعلى نحو ما أكدت عليه أيضا الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية. غير أن على المجتمع الدولي أن يتخذ كل الخطوات اللازمة لتأمين عالمية نظام عدم الانتشار وآليات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كتدبير مؤقت. ويمكن لهذه الوكالة كذلك، بل ينبغي لها أن تقوم بدور حاسم، بالسعي الدائب إلى تطبيق متوازن، لا تمييز فيه لأحكام معاهدة عدم الانتشار ولضمانات الوكالة.

وإيران، شأن سائر الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار، تعتبر أن سعيها إلى حيازة التكنولوجيا النووية وتطويرها لأغراض سلمية هما من حقوقها الثابتة، ولذلك وظفت في هذا المجال موارد بشرية ومادية طائلة. وفي نفس الوقت، وكما قلنا مرارا، لا مكان للأسلحة النووية وغيرها في مذهب إيران الدفاعي. وجميع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منذ عام ٢٠٠٣، تدل على ما لبرنامج إيران النووي من طابع سلمي، وقد كررت الوكالة مرارا أنها لم ”تر أي تحويل للمواد النووية إلى أسلحة نووية أو غيرها من المواد المتفجرة النووية“ في برنامج إيران النووي السلمي. وأكد المدير العام للوكالة ذلك أيضا في بيانات عامة شتى.

ورغم كل هذه التأكيدات الواضحة، من المؤسف أن تحاول بعض الأوساط، بحملة دعائية سيئة النية، سياسية الدوافع، تشويه الحقائق بشأن برنامج إيران النووي السلمي. وهناك مثال يناسب المقام، هو ردة فعل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ادعاءات لا أساس لها من الصحة وتشويه للوقائع في تقرير لكونغرس الولايات المتحدة عن برنامج إيران النووي. ففي رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وصفت الوكالة التقرير المذكور بأنه يتضمن ”معلومات مغلوطة ومضللة، لا يقوم عليها دليل“. إننا نقدِّر جدا يقظة الوكالة ورد فعلها المناسب التوقيت على تقرير كهذا، لا ينهض على أساس.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعبر مرة أخرى عن فائق تقديرنا لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، لتأييدهم برنامج بلدي النووي، هذا التأييد الوارد في البيان الذي صدر عن مؤتمر قمة هافانا في أيلول/سبتمبر من هذا العام. ويدل البيان المذكور على أن المجتمع الدولي، وخاصة البلدان النامية، مصمم – رغم كل الضغوط واختلاق الوقائع – على الدفاع عن حق الدول المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية.

واختتم كلمتي مذكرا بأن جمهورية إيران الإسلامية قد أثبتت استعدادها لاستئناف المفاوضات مع نظرائها، من دون أي شروط مسبقة، لطمأنتهم على الطابع السلمي لبرنامجها النووي. ولذلك استجبنا بحسن نية للعرض الإجمالي الذي اقترحته مجموعة ٥ + ١، بغية توفير قاعدة معقولة لبناء الثقة بمفاوضات بناءة. والحق أن هذه المفاوضات ينبغي أن تخدم هدفين أساسيين هما: ضمان حق إيران غير القابل للتصرف في تكنولوجيا نووية سلمية، من دون تمييز؛ وضمان أن يبقى برنامجها النووي سلميا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.